الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة محمد بوضياف
المسيلة

النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر (L M D)

الإختصاص: تاريخ وطن عربي معاصر

من إعداد الطالبة:

- دليلة محادي

من إشراف الدكتور:

- د. راجعي اسماعيل

2025 - 2024

شكر وعرفان

إنه لايسعنا بعد إتمام هذه الدراسة إلا أن نتوجه بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى أن منحنا القدرة على الجهد والمثابرة على إنجازها، فله الحمد حمدا كثيرا كما يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه .

–كما نتقدم بالشكر لجامعة المسيلة التى وفرت لنا هذه الفرصة ، وأخص بالشكر إلى قسم تاريخ وطن عربي معاصر – . كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور :" راجعي اسماعيل " على كل الجهد والوقت الذي منحنا إياه وعلى التوجيهات التي أفادنا بها إلى أن أتممنا هذا العمل فقد كان نموذجا للمشرف المشجع.

كما نتقدم بالشكر لكل من أعار لنا كتابا او أعاننا في رحلتنا البحثية هذه.

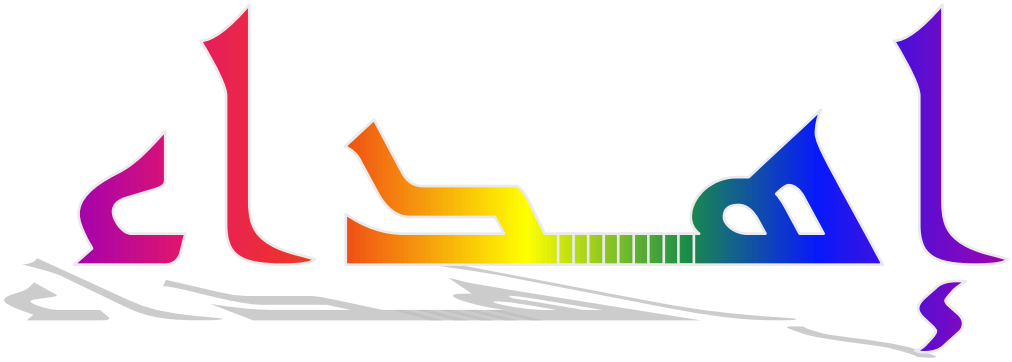

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى من ندين له بحياتين إلى من ساندونا وكانوا شمعة تحترق لتضيء طريقنا إلى من نكن لهم مشاعر التقدير والإحترام والعرفان الوالدان العزيزان رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

إلى زوجي وأبنائي الأعزاء

لكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولاتزال، من إخوة وأخوات وأصدقاء وأقارب.

إلى كل من علمنا حرفا في مسيرتنا الدراسية

دليلة محادي

قائمة المختصرات

الجزء	ج
الطبعة	ط
العدد	ع
المجلد	مج
طبعة خاصة	ط.خ
ترجمة	تر
تحقيق	تح
تعريب	تع
دون تاريخ النشر	د.ت.ن
تجميع	تج
مراجعة	مر
تصدير	تص
تقديم	تق
صفحة	ص
Revue Africain	R.A
Tome	T
Numèro	N
Edition	Édi
Traduction	Tr
op.cit	المرجع السابق
Ibid	نفسه
Page	P

مقدمة

يحتل النفط العربي مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في موازين الطاقة العالمية، نظرًا لاحتضان الدول العربية لنسبة معتبرة من الاحتياطات العالمية من النفط، ولا سيما في منطقة الخليج العربي التي تُعد من أكبر مراكز الإنتاج والتصدير. فمنذ اكتشاف النفط في المنطقة مطلع القرن العشرين، بدأ العالم ينظر إلى هذه الثروة كمصدر للقوة الاقتصادية والسياسية في الدول العربية، بل واعتُبرت عاملًا حاسمًا في تشكيل مسارات التنمية، وتحقيق الطموحات الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة. إلا أن هذه الأهمية الاقتصادية رافقتها تعقيدات سياسية وهيكلية، تجلّت بشكل واضح في العلاقة التي نشأت بين الدول العربية المنتجة للنفط والشركات متعددة الجنسيات التي لعبت وما تزال تلعب دورًا محوريًا في قطاع الطاقة العالمي.

تُعد الشركات متعددة الجنسيات فاعلًا رئيسيًا في صناعة النفط، لما تملكه من رأس مال ضخم، وتقنيات متطورة، وخبرات طويلة في جميع مراحل سلسلة القيمة النفطية، من الاستكشاف والإنتاج إلى التكرير والنقل والتسويق. منذ بدايات القرن الماضي، دخلت هذه الشركات إلى المنطقة العربية بموجب امتيازات واتفاقيات طويلة الأمد، مكنتها من السيطرة على الإنتاج والتحكم في التسعير، في ظل ضعف القدرات المحلية، وغياب البنية القانونية والتنظيمية الكافية لدى الدول المنتجة آنذاك. وقد كان هذا الوجود الأجنبي في قلب المنظومة النفطية العربية محط انتقادات سياسية وشعبية واسعة، كونه ارتبط بفترات من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية، إضافة إلى تهميش الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار السيادي المرتبط بثرواتهم.

مع موجة التأميمات النفطية في السبعينيات، بدأت الدول العربية تُعيد النظر في طبيعة علاقتها بهذه الشركات، فظهرت شركات النفط الوطنية، وبدأت تتسلم زمام المبادرة في إدارة الموارد. إلا أن الشركات متعددة الجنسيات لم تخرج من المشهد، بل أعادت تموضعها

كشريك تقني واستثماري، لتدخل في شراكات استراتيجية أو عقود خدمات مع الدول العربية، خاصة تلك التي تفتقر إلى التكنولوجيا أو التمويل اللازمين لتطوير حقول جديدة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في مجموعة من النقاط، نوجزها كما يلي:

تكمن أهمية موضوع النفط العربي والشركات متعددة الجنسيات في كونه يتناول أحد أكثر الملفات تعقيدًا في الاقتصاد والسيادة والسياسات الدولية. فالنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية، بل هو أداة نفوذ سياسي واستراتيجي حاسم في العلاقات الدولية، تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع مع التحولات العالمية الجارية، مثل التوجه نحو الطاقة المتجددة، والضغوط البيئية للحد من انبعاثات الكربون، إلى جانب تذبذب أسعار النفط، ما يفرض على الدول العربية إعادة تقييم علاقاتها مع هذه الشركات.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين النفط العربي والشركات متعددة الجنسيات، من خلال فهم طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الشركات في إدارة وتطوير الثروة النفطية في الدول العربية، وتحديد مدى تأثيرها على السيادة الاقتصادية والسياسات الوطنية. كما يسعى إلى توضيح الآثار الاقتصادية والسياسية لهذا التداخل، مع التركيز على التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق توازن بين الاستفادة من خبرات هذه الشركات والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

رغم أهمية الموضوع وحداثته، إلا أن إنجاز هذه الدراسة واجه عدة صعوبات وعراقيل، نذكر منها:

واجهت هذه الدراسة عددًا من الصعوبات التي أثرت على سير البحث وجمع المعلومات، وفي مقدمتها قلة المصادر العربية الحديثة التي تتناول العلاقة بين النفط العربي والشركات متعددة الجنسيات من منظور نقدي وتحليلي معمّق، إذ إن غالبية الأدبيات المتوفرة إما قديمة أو تتناول الموضوع بشكل عام دون التركيز على الخصوصية العربية. كما أن شُح البيانات الرسمية المرتبطة بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وهذه الشركات شكل تحديًا حقيقيًا، نظرًا للطابع السري الذي يحيط بالكثير من هذه الترتيبات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع "النفط العربي والشركات متعددة الجنسيات "نظرًا لما يمثّله من أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة للدول العربية، ولتأثيره المباشر على سيادتها ومواردها الطبيعية. فالنفط لا يزال يشكل المصدر الرئيسي للدخل في العديد من البلدان العربية، وهو ما يجعل العلاقة مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع قضية محورية تستحق الدراسة والبحث.

الإشكالية:

رغم ما توفره الشركات متعددة الجنسيات من خبرات وتكنولوجيا متقدمة تسهم في تطوير قطاع النفط، إلا أن العلاقة بينها وبين الدول العربية المنتجة للنفط تثير العديد من التساؤلات الجدلية حول مدى استفادة هذه الدول من شراكاتها مع تلك الشركات، ومدى تأثير ذلك على سيادتها الاقتصادية واستقلال قرارها في إدارة ثرواتها الطبيعية. إذ غالبًا ما ترتبط هذه

الشركات بعقود طويلة الأمد وشروط قد تُقيد حرية الدول في التحكم الكامل بإنتاج النفط وتسويقه.

ومن هنا، تنبثق إشكالية الدراسة من السؤال المحوري التالي:

- **كيف كانت علاقة الشركات المتعددة الجنسيات والدول العربية المنتجة للنفط؟ وماهي انعكاساتها الاقتصادية والسياسية؟**

تنقسم هذه الإشكالية إلى عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

- ما طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الشركات في قطاع النفط العربي؟
- هل العلاقة القائمة متوازنة أم يغلب عليها طابع التبعية؟
- وما هي البدائل أو السياسات التي يمكن أن تعتمدها الدول العربية لتعزيز سيادتها الاقتصادية دون الاستغناء عن التعاون التقني والاستثماري مع هذه الشركات؟

المنهج المتبع: تحليلي وصفي

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة طبيعة العلاقة بين النفط العربي والشركات متعددة الجنسيات، وتحليل أبعادها الاقتصادية والسياسية. وقد تم استخدام هذا المنهج في رصد المعلومات المتعلقة بتاريخ تدخل هذه الشركات في الدول العربية، وطبيعة العقود والاتفاقيات التي تربطها بها، وكذلك في تحليل آثار هذا الوجود على سيادة الدول النفطية.

كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن عند تناول تجارب بعض الدول العربية المنتجة للنفط، مثل السعودية، العراق، الجزائر، والإمارات، من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف في تعاملها

مع الشركات متعددة الجنسيات، ومدى نجاح كل تجربة في تحقيق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والحفاظ على القرار السيادي.

الفصل الأول

ظهور النفط العربي

تمهيد:

يُعتبر النفط العربي من أهم الثروات الاستراتيجية التي غيّرت مجرى التاريخ الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية والعالم بأسره. فقد شكّل اكتشاف النفط وتحول الدول العربية إلى منتجين رئيسيين له، نقطة تحول محورية في مسار التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي. فمنذ بدايات القرن العشرين، بدأت بوادر الاكتشافات النفطية في الظهور، وكان أولها في البحرين عام 1932، تلتها اكتشافات ضخمة في المملكة العربية السعودية والكويت والعراق، لتصبح منطقة الخليج العربي من أغنى مناطق العالم باحتياطات النفط.

أحدث ظهور النفط في العالم العربي طفرة اقتصادية غير مسبوقة، حيث تحوّلت الدول المنتجة من مجتمعات تعتمد على أنشطة تقليدية كالزراعة والرعي والتجارة، إلى اقتصادات ريعية قائمة على تصدير النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي. هذا التحول رافقه تطور عمراني كبير، وتحسّن في مستوى المعيشة، ونمو في الاستثمارات والبنى التحتية، مما غيّر من طبيعة الدولة والمجتمع[1].

كما كان للنفط دورٌ سياسي لا يقل أهمية، إذ منح الدول العربية المنتجة له وزنًا استراتيجيًا في العلاقات الدولية، وأدى إلى تأسيس تحالفات اقتصادية مثل منظمة أوبك، التي هدفت إلى حماية مصالح المنتجين وتنظيم سوق النفط العالمي. ومع ذلك، فقد واجهت هذه الدول تحديات متعددة، أبرزها تقلب أسعار النفط، والاعتماد المفرط على العائدات النفطية، مما دفع البعض إلى التفكير في تنويع اقتصاداتها بحثًا عن بدائل أكثر استدامة[2].

[1] كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترعدنان عباس علي، عالم المعرفة العدد ،307 الكويت،2004، ص 63.

[2] عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (نفط، تنمية حرب التدمير، أفاق 1950 2010-)، تر محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز، لبنان، ،1995 ص13

إن تاريخ النفط في العالم العربي ليس مجرد قصة ثروة، بل هو تاريخ من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي لا تزال آثارها مستمرة إلى اليوم، مما يجعل دراسته ضرورة لفهم الواقع الراهن وآفاق المستقبل في المنطقة[1].

المبحث الأول: أولى الاكتشافات النفطية والتطورات التاريخية في الدول العربية

بدأت أولى الاكتشافات النفطية في العالم العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكانت البحرين أول دولة خليجية تُكتشف فيها كميات تجارية من النفط عام 1932، من خلال حقل "جبل الدخان". هذا الحدث كان بمثابة الشرارة الأولى لانطلاقة عصر النفط في المنطقة. بعد ذلك، جاء الاكتشاف الأهم في المملكة العربية السعودية عام 1938، باكتشاف حقل الدمام رقم 7 المعروف بـ"بئر الخير"، وهو ما مهد لنهضة اقتصادية كبرى في المملكة.

وفي الكويت، تم اكتشاف النفط عام 1938أيضًا، إلا أن التصدير الفعلي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، تحديدًا عام 1946، من خلال ميناء الأحمدي. أما في العراق، فقد كانت الاكتشافات أسبق زمنيًا، حيث تم حفر أول بئر نفطي قرب كركوك عام 1927، وهو ما ساهم في دخول العراق مبكرًا إلى نادي الدول النفطية.

تتابعت بعد ذلك الاكتشافات في بقية الدول العربية، مثل ليبيا (1959)، والجزائر (1956)، والإمارات (أوائل الستينيات)، وقطر (1940)، لتتحول المنطقة العربية تدريجيًا إلى أحد أهم مراكز إنتاج وتصدير النفط في العالم، وتمتلك اليوم ما يفوق نصف الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط[2].

[1] كولن كامبيل وآخرون، المرجع السابق، ص 64.

[2] عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، إمارات،2008، ص 20.

وقد ساهمت هذه الاكتشافات في تحولات جوهرية داخل المجتمعات العربية، سواء على الصعيد الاقتصادي من خلال ارتفاع الناتج المحلي وتزايد عائدات التصدير، أو على المستوى السياسي، حيث أصبحت الدول النفطية أكثر تأثيرًا في السياسة الدولية، خاصة بعد تأسيس منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) عام 1960، التي لعبت دورًا محوريًا في التحكم في أسعار النفط والإنتاج العالمي[1].

المطلب الأول: اكتشاف النفط في الخليج العربي

الخليج العربي: الموقع والتسميات التاريخية

عرف الخليج العربي عبر العصور بعدة تسميات، منها :الخليج الفارسي، البحر الأدنى، البحر المر، أرض الله، أرض البحر، خليج البصرة، خليج القطيف، وخليج البحرين، مما يعكس تعدد الروايات التاريخية والجغرافية حوله.

يقع الخليج العربي في جنوب قارة آسيا، ويمتد بين شبه الجزيرة العربية من الغرب وإيران من الشرق، ويحده من الجنوب مضيق هرمز وخليج عمان، ومن الشمال الأراضي العراقية .ويأخذ شكلاً يشبه الذراع البحري، ويتكون من منطقتين متكاملتين من حيث الطبيعة، الاقتصاد والسياسة:

المنطقة اليابسة، التي تمثلها دول مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ مساحتها حوالي 2,476,000كلم².

المنطقة المائية، وهي المسطح المائي المسمى الخليج العربي، وتقدر مساحته بنحو 148,028كلم²[23].

[1] عاطف سليمان، المرجع السابق ص 22.

[2] محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط2، الكويت، 1998، ص327

[3] عباس النصراوي، المرجع السابق، ص 23.

يمتد الخليج العربي جغرافيًا من مصب شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض 36°شمالًا وخط طول 48° شرقًا، وصولًا إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض 26°شمالًا وخط طول 56°شرقًا، مشكلًا بذلك ممرًا مائيًا بالغ الأهمية من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية.

تُقدَّر المساحة الإجمالية لمنطقة الخليج العربي، التي تشمل ثماني دول، بنحو 4.47مليون كيلومتر مربع .وتتميّز إيران عن بقية دول المنطقة بامتلاكها أطول شريط ساحلي على الخليج العربي، يبلغ حوالي 1200كيلومتر، تليها الإمارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية .في المقابل، يُعد العراق أقل الدول المطلة على الخليج امتلاكًا للسواحل، إذ لا تتجاوز سواحله 15كيلومترًا فقط[1].

في السابق، كانت الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ترتكز أساسًا على كونه ممراً تجارياً حيوياً يربط أوروبا بالشرق الأوسط، بينما كانت الأنشطة الاقتصادية للدول الساحلية محدودة وتعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والتجارة وصيد اللؤلؤ.

غير أن اكتشاف النفط في مطلع القرن العشرين، وخاصة في منطقة الخليج، غيّر المشهد بشكل جذري. فقد بدأ هذا التحول مع اكتشاف النفط لأول مرة في مسجد سليمان بإقليم فارس عام 1908م، وهو الحدث الذي شكّل نقطة تحول فارقة في تاريخ المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أصبح نفط الخليج العربي عنصرًا محوريًا ليس فقط في اقتصادات دول المنطقة، بل كذلك في الاقتصاد العالمي ككل، مما جعل المنطقة محط اهتمام وصراع بين القوى الكبرى الساعية للهيمنة على مواردها الاستراتيجية[2].

[1] عباس النصراوي، المرجع السابق، ص24.

[2] عيسي مقيلد،،" **قطاع المحروقات – الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008/2007، ص151.

مع تنامي أهمية نفط الخليج العربي في دعم اقتصاد دول المنطقة وتأثيره المتزايد على الاقتصاد العالمي، ازدادت أهمية الطريق الملاحي في الخليج العربي، باعتباره الممر الرئيسي الذي تُنقل عبره الكميات الضخمة من النفط المصدَّر إلى مختلف أنحاء العالم، إلى جانب واردات دول الخليج المتنامية من السلع والخدمات.

وقد أدى هذا الدور الاستراتيجي إلى تزايد حركة الملاحة البحرية بشكل ملحوظ، لاسيما من خلال ناقلات النفط العملاقة، التي شهدت ارتفاعًا مستمرًا في أعدادها وكميات الشحن التي تنقلها، مما عزز من الأهمية الجيوسياسية لهذا الممر البحري الحيوي، وكرّسه كأحد الشرايين الأساسية للتجارة العالمية ومصدرًا دائمًا لاهتمام القوى الدولية الكبرى[1].

الفرع الأول: إكتشاف النفط في السعودية والبحرين

1- إكتشاف النفط في السعودية

أشار مؤلف كتاب جغرافيا المملكة العربية السعودية (ص 244–245) إلى بدايات اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، موضحًا أن تاريخ البترول في المملكة يعود إلى عام 1924م، حين مُنحت "النقابة الشرقية العامة"، وهي مؤسسة إنجليزية، امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية. إلا أن هذه المحاولة لم تُكلل بالنجاح، حيث لم تتمكن المؤسسة من العثور على النفط، مما أدى إلى إلغاء العقد بعد مرور أربع سنوات[2].

وفي عام 1932، وبعد اكتشاف النفط في البحرين، ازدادت آمال العثور عليه في السعودية، ما دفع شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) "إلى التوقيع على اتفاقية للتنقيب مع

[1] يسري محمد أبو العلاء،" نظرية البترول بين التشريع و التطبيق " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2008 ،ص67

[2] حسين عبد الله، " مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 65

الحكومة السعودية في 19مايو 1933م .وقد تغيّر اسم هذه الشركة لاحقًا إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) في عام 1944م[1].

لاحقًا، انضمت إلى الشركة الأم عدة شركات أمريكية أخرى، وهي :شركة تكساس، وشركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، وشركة موبيل، حيث تقاسمت هذه الشركات الحصص وفق النسب التالية:

30% لشركة تكساس

30% لستاندرد أويل أوف نيوجيرسي

30% لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا

10% لشركة موبيل

وهكذا، بدأت ملامح صناعة النفط السعودية بالتشكل، لتصبح لاحقًا من أبرز وأهم الصناعات على مستوى العالم.

ساهمت هذه الشركات الكبرى بشكل فاعل في توفير التمويل اللازم لتوسيع عمليات إنتاج النفط داخل المملكة، بالإضافة إلى فتح الأسواق الدولية أمام تصدير النفط السعودي .ويُعزى ذلك إلى ما تمتلكه هذه الشركات من خبرات واسعة وبنية تنظيمية قوية في مجال تجارة النفط وتسويقه عالميًا، مما ساعد المملكة على الدخول بثقة إلى سوق الطاقة العالمية وتحقيق مكاسب اقتصادية متزايدة منذ المراحل الأولى لإنتاج النفط[2].

[1] حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 66.

[2] طلال محمد نور عطار: قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى سور الزبكية، الرياض ،2002 ص 26

2-إكتشاف النفط في البحرين

بدأت محاولات التنقيب عن النفط في مملكة البحرين في 2ديسمبر 1925م، عندما حصل مستثمر نيوزيلندي على امتياز للتنقيب عن النفط لمدة عامين .غير أن السلطات البريطانية رفضت هذا الامتياز في العام التالي، مستندةً إلى رسالة سابقة بعث بها الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في عام 1914، أكد فيها أنه سيتشاور مع الحكومة البريطانية قبل الشروع في أي استثمار نفطي في بلاده. وبناءً على ذلك، أُحيل الامتياز إلى شركة "غلف إيسترن.(Gulf Eastern) "

وفي 27ديسمبر 1928م، استحوذت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California)على الامتياز، وسعت إلى إضفاء الطابع البريطاني القانوني عليه بموجب التشريعات الكندية لتسهيل أعمالها في المنطقة[1].

لاحقًا، في أغسطس 1930م، وقع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، نائب الحاكم آنذاك، عقد امتياز رسمي مع الشركة، يخولها التنقيب عن النفط ضمن منطقة تبلغ مساحتها نحو 100هكتار .ونصت بنود العقد على أن تدفع الشركة للحكومة البحرينية 10روبيات عن كل طن من النفط المستخرج، وهو ما يعادل أقل من 3دولارات أمريكية في ذلك الوقت.

وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في 1يونيو 1932م، حين انفجرت أول بئر نفطية في البحرين، والتي عُرفت لاحقًا باسم "البئر رقم واحد .ثم تبعها اكتشاف البئر الثانية في 25ديسمبر من العام نفسه، مما مثّل بداية عصر النفط في البحرين ومنطقة الخليج العربي عمومًا[2].

---

[1] طلال محمد نور عطار، المرجع السابق، ص 27.

[2] أمينة مخلفي ، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، العدد 9، 2011، ص 225.

الفرع الثاني: إكتشاف النفط في الكويت وقطر

1-إكتشاف النفط في الكويت:

بدأت أعمال التنقيب عن النفط في دولة الكويت في عام 1934م، من قِبل شركتي البترول البريطانية وشركة الخليج الأمريكية .وعلى الرغم من البداية المبكرة، لم تتمكن الشركتان من تحقيق أي اكتشافات نفطية حتى عام 1938م، حين تم العثور على حقل البرقان، الذي يُعد من أكبر الحقول النفطية في العالم.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، توقفت أعمال التنقيب والإنتاج في عام 1942م بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية المرتبطة بالحرب. ومع نهايتها، استؤنفت العمليات النفطية، وخرجت أول شحنة نفطية من الكويت في يونيو 1946م، معلنة بذلك دخول الكويت رسميًا إلى عصر النفط.

وقد تبوأت الكويت، خلال العقود اللاحقة، مكانة رفيعة في قطاع الطاقة العالمي، إذ سجلت نسبة احتياطي نفطي تقدر بـ 20% من الاحتياطي العالمي، ما جعلها الأولى عالميًا من حيث حجم الاحتياطي .كما احتلت المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط في إنتاج النفط حتى عام 1966م، والمرتبة الرابعة عالميًا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، وفنزويلا[1].

[1] فرهاد محمد علي الأهدن،" **اقتصاد الطاقة والبترول**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص 114.

2- إكتشاف النفط في قطر:

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في دولة قطر في عام 1937م، غير أنها توقفت بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولم تُستأنف إلا بعد انتهائها، وتحديدًا في عام 1949م .ويُقسَّم الإنتاج النفطي في قطر إلى نوعين رئيسيين وفقًا لمواقع الحقول[1]:

أولاً: الحقول البرية

يُعتبر حقل دخان المصدر الرئيسي للإنتاج البري، حيث بدأ الإنتاج منه في عام 1949م .ويُنقل النفط المستخرج من هذا الحقل إلى ميناء مسيعيد عبر أربعة خطوط أنابيب، تشكل شبكة رئيسية لنقل النفط داخل البلاد.

ثانيًا: الحقول البحرية

تضم قطر ثلاثة حقول بحرية رئيسية، وهي:

- حقل العد الشرقي :تم اكتشافه في عام 1961م، وبدأ الإنتاج الفعلي منه في عام 1964م.
- حقل ميدان محزم :اكتُشف عام 1963م، وبدأ الإنتاج في عام 1965م.
- حقل بولحنين :اكتُشف في عام 1969م، وبدأ تدفق النفط منه في عام 1973م.

وتُصدر الكميات المنتجة من هذه الحقول عبر جزيرة حالول، التي تضم مجموعة من الخزانات تبلغ سعتها الإجمالية نحو ستة ملايين برميل .ويبلغ عدد الآبار المنتجة من هذه الحقول البحرية 34 بئرًا[2].

[1] عبد الستار محمد العلي،" الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي الحاضر والمستقبل"، جامعة الموصل، البصرة، العراق، 1985، ص 97.
[2] نفس المرجع، ص 98.

إضافةً إلى ذلك، يوجد حقل البندق، الذي اكتُشف في عام 1964م، وبدأ إنتاجه النفطي في عام 1975م . ويغطي هذا الحقل مساحة تُقدّر بـ 20كيلومترًا مربعًا، ويقع في منطقة الحدود البحرية المشتركة بين قطر والإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: التطورات التاريخية في الدول العربية

شهدت الدول العربية تطورات بارزة في مجال صناعة النفط، منذ بدايات اكتشافه وحتى تحوله إلى عصب اقتصادي ومحور استراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي. [1]

الفرع الأول: أبرز تطورات النفط في الدول العربية

1. العراق – أول اكتشاف عربي (1927م)

كانت العراق من أوائل الدول العربية التي تم فيها اكتشاف النفط، وذلك في حقل بابا كركر قرب كركوك عام 1927م .وقد تولت شركة نفط العراق (IPC) المدعومة من شركات بريطانية وفرنسية وأمريكية مهام التنقيب والإنتاج. وقد شكّل هذا الاكتشاف نقطة انطلاق مهمة، خصوصًا أن العراق كان خاضعًا للانتداب البريطاني آنذاك، ما جعل عائدات النفط تخضع لمصالح خارجية لفترة طويلة

2. البحرين – أول اكتشاف خليجي (1932م)

في 1يونيو 1932م، تفجّرت أول بئر نفطية في البحرين تُعرف بـ"البئر رقم 1"، لتكون البحرين أول دولة خليجية تكتشف النفط. ساهم هذا الحدث في تشجيع شركات النفط العالمية على التوجه إلى المنطقة بحثًا عن مزيد من الموارد[2].

[1] عبد الستار محمد العلي، المرجع السابق، ص 100.
[2] نفس المرجع ، ص 101.

3. السعودية – بداية النفط والثروة (1938م)

تم اكتشاف النفط في السعودية عام 1938م في بئر الدمام رقم 7، وهو ما شكّل نقطة تحول كبرى في تاريخ المملكة، خاصة مع تصدير أول شحنة نفطية عام 1939م .ومنذ ذلك الحين، أصبحت المملكة من أبرز الدول المصدرة للنفط عالميًا، وأسست لاحقًا شركة أرامكو، التي تحوّلت إلى أكبر شركة طاقة في العالم[1].

4. الكويت – النفط يعيد تشكيل الدولة (1938–1946م)

بدأت أعمال التنقيب عن النفط في الكويت في عام 1934 من خلال شراكة بين شركتي النفط الإنجليزية والأمريكية. ولم تكلل هذه الجهود بالنجاح إلا في عام 1938، حين تم اكتشاف حقل "البرقان"، الذي يُعد من أكبر الحقول النفطية على مستوى العالم. غير أن عمليات الإنتاج توقفت خلال الحرب العالمية الثانية، ثم استؤنفت بعد انتهائها، لتخرج أول شحنة نفطية من الكويت في يونيو 1946. منذ ذلك الحين، شهدت البلاد نموًا اقتصاديًا سريعًا جعلها من أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد. في ستينيات القرن الماضي، عملت الكويت على تأميم صناعة النفط، مما مكنها من التحكم الكامل في مواردها. وقد عُرفت بأنها تملك احتياطات نفطية ضخمة، تقدر بحوالي 10% من الاحتياطي العالمي، ما جعلها لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة الدولي[2].

[1] محمد بن عبدالله الحارثي، موسوعة النفط والحدود في دول الخليج، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2022، ص 56.
[2] حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنظمة في ظل الاحتلال الأمريكي، 1 مركز العراق للدراسات ،2007 ص18

5. قطر – دخول الإنتاج الفعلي (1949م)

انطلقت أعمال التنقيب عن النفط في قطر عام 1937، غير أن الحرب العالمية الثانية عطّلت تقدم المشاريع النفطية. بعد انتهاء الحرب، وتحديدًا في عام 1949، بدأ الإنتاج الفعلي من حقل دخان، وهو أول حقل بري. يتم ضخ النفط من هذا الحقل إلى ميناء "أمسيعيد" عبر شبكة أنابيب. وفي السنوات اللاحقة، تم اكتشاف عدة حقول بحرية مهمة، منها حقل العد الشرقي (1961)، وحقل ميدان محزم (1963)، وحقل بولحنين (1969). بدأ تصدير الإنتاج من هذه الحقول عبر جزيرة "حالول"، التي تحتوي على خزانات ضخمة بسعة تصل إلى ستة ملايين برميل. ورغم أن قطر ليست من أكبر منتجي النفط في المنطقة، إلا أنها أصبحت من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال، والذي يشكّل اليوم مصدر قوتها الاقتصادية العالمية[1].

6. الإمارات – بداية في الستينات (1962م)

بدأت أبوظبي تصدير النفط عام 1962م من حقل أم الشيف البحري، وتبعتها إمارات أخرى مثل دبي والشارقة. ومع قيام اتحاد الإمارات عام 1971، تكاملت جهود الإنتاج والتصدير، ما جعل من الدولة قوة اقتصادية متنامية[2].

7. ليبيا – النفط والتغير السياسي (1959م)

في أواخر الخمسينات، اكتُشف النفط في ليبيا، وأصبح منذ الستينات المورد الرئيسي للدخل الوطني. أدى ذلك إلى تحولات اقتصادية كبرى، ولعب النفط دورًا سياسيًا مهمًا في فترة حكم القذافي، خصوصًا مع تأميم الشركات الأجنبية[1]

[1] محمد بن عبدالله الحارثي، المرجع السابق، ص 57
[2] حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

8. الجزائر – بعد الاستقلال (1956–1962م)

تم اكتشاف النفط في الجزائر قبل الاستقلال، وتحديدًا في حاسي مسعود عام 1956. وبعد الاستقلال عام 1962، بدأت الجزائر في السيطرة على مواردها النفطية تدريجيًا، وأسست شركة سوناطراك الوطنية لتكون الفاعل الرئيسي في القطاع.

9. السودان واليمن وموريتانيا – الاكتشافات المتأخرة

شهدت بعض الدول العربية الأخرى، مثل السودان واليمن وموريتانيا، اكتشافات نفطية متأخرة نسبيًا، وواجهت تحديات تقنية وسياسية أثرت على استغلال هذه الموارد بشكل فعال[2].

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية والسياسية للنفط

نظرًا للأهمية الاستراتيجية الكبرى للنفط، عبّر العديد من القادة السياسيين والعسكريين عن دوره الحاسم في مسار الحروب والاقتصادات الحديثة. فقد قال اللورد كرزون خلال الحرب العالمية الأولى" :لقد انتصر الحلفاء على موجة من البترول ."كما أكد كليمنصو هذه الأهمية عندما توجّه إلى الولايات المتحدة طالبًا دعمًا نفطيًا بقوله" :كل قطرة نفط توفر قطرة دم، وإن من بين الأسباب الرئيسة لهزيمة ألمانيا كان افتقارها للنفط، هذا المورد الضروري لتشغيل الآلة العسكرية الحديثة".

إن هذه التصريحات، وغيرها من التصريحات الصادرة عن كبار الساسة في العالم، تُبرز بوضوح مدى الأهمية الجيوسياسية المتزايدة للنفط، الذي أصبح يلعب دورًا أساسيًا في صياغة القرارات السياسية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة. ولم يعد النفط مجرد مورد اقتصادي، بل تحول إلى أداة ضغط سياسي، كما حدث خلال حرب أكتوبر عام 1973، حين استخدمت الدول العربية النفط كسلاح ضد القوى الغربية

[1] عبد القادر سيد أحمد"الأوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1982، ص28.
[2] نفس المرجع، ص 29.

الداعمة لإسرائيل، مما شكّل منعطفًا تاريخيًا في العلاقات الدولية وأظهر فاعلية استخدام النفط في دعم القضايا القومية[1].

وقد تزايدت أهمية النفط السياسية أيضًا نتيجة للطلب المتزايد عليه في الصناعات المختلفة، مما دفع العديد من الدول الكبرى إلى التنافس الشديد للحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية. وفي هذا السياق، مارست الشركات النفطية الكبرى، وبدعم من حكوماتها، نفوذًا كبيرًا في تقسيم الأسواق والموارد فيما بينها.

من الناحية الصناعية، يُعد النفط حجر الأساس للعديد من الصناعات الحيوية. فمشتقاته الناتجة عن عمليات التكرير تدخل في مجالات صناعية متعددة، بدءًا من الطاقة والنقل، وانتهاءً بالصناعات البتروكيماوية. ويُعد النفط موردًا نادر الوجود وغير متجدد، حيث يتواجد في مكامن محدودة داخل الصخور الرسوبية في باطن الأرض، وتتمركز غالبيته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتكساس وغيرها من المناطق المحدودة في العالم.

وتُعتبر صناعة تكرير النفط من أهم رموز التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط التقدم الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بتطور القطاعين الصناعي والتجاري. كما أن الصناعات النفطية تسهم في تشغيل الكوادر الوطنية ورفع مستوى مهاراتها التقنية، مما يدفع إلى ضرورة تعزيز الاهتمام المحلي بالصناعات البتروكيماوية من خلال وضع برامج وخطط استراتيجية للإنتاج والتسويق العالمي، بهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة الدخل عبر تنويع مصادره[2].

[1] محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ط،2 عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية/ الكويت، 1998، ص327

[2] فريد النجار،"إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءات إستراتيجية"، دار الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 33.

المبحث الثاني: نشأة صناعة النفط

على امتداد قرون ما قبل التاريخ، ومرورًا بالعصور التاريخية وحتى منتصف القرن التاسع عشر، شهدت البشرية تطورًا تدريجيًا في استغلال الموارد الطبيعية. [1]

وفي عام 1859، حُفرت أول بئر نفطية باستخدام طريقة الدق الاستخراجية، لتشهد الولايات المتحدة الأمريكية ميلاد صناعة النفط على يد الرائد "إيدوين دريك". ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه الصناعة مسألة ذات أهمية قومية، لا سيما مع بدايات القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

لقد ساهم اكتشاف النفط، مدعومًا بالتقدم العلمي والتقني، في إحداث ثورة صناعية حقيقية، بفضل تعدد استخداماته وفوائده. ويكفي أن نعلم أن حوالي 90% من احتياجات السيارات من الوقود حول العالم يتم تلبيتها من خلال النفط.

أما التحول التاريخي من الفحم إلى النفط والغاز، فقد كان في الأصل بدافع عوامل فنية واقتصادية، لا نتيجة لنقص في مناجم الفحم. أما اليوم، فإن البحث عن مصادر بديلة للطاقة، بما فيها البدائل عن النفط والغاز، لم يعد خيارًا طوعيًا، بل أصبح ضرورة فرضها التراجع المتوقع في هذه الموارد، نتيجة الاستنزاف المتسارع للمكامن القابلة للنضوب، وكذلك بسبب تقلبات سوقها وغياب الاستقرار فيه.

من هنا، بات التحول الحالي في مجال الطاقة يهدف إلى الانتقال من مصادر محدودة ومتقلبة إلى مصادر أكثر وفرة واستدامة واستقرارًا في الأسعار، أي إلى الطاقات المتجددة والدائمة[2].

[1] قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،"عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط"، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 79.
[2] محمد صابر، النفط في الجزائر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، 2016، ص 64.

وفي هذا السياق، سنقدم المفاهيم الأساسية والدورة الكاملة لاستغلال الصناعة النفطية، مع تسليط الضوء على خصائصها، واستعراض الطاقات البديلة المنافسة، سواء كانت متجددة أو غير متجددة، وموقع النفط ضمن هذا المشهد الطاقوي المتغير[1].

المطلب الأول: بداية و تطور الصناعة النفطية

الفرع الأول: مفهوم الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية على أنها: "مجموعة النشاطات أوالفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة بإستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للإستعمال والإستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[2]

أصبح من المألوف لدى المختصين في الشأن الاقتصادي النفطي التمييز بين مختلف أنشطة الصناعة النفطية، خاصة بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويمكن تعريف كل منهما على النحو التالي:

النشاط الاقتصادي الصناعي الاستخراجي (الصناعة الاستخراجية):

هو نشاط يهدف إلى استخراج النفط من باطن الأرض وتسويقه، بعد القيام بالإجراءات الضرورية مثل التركيز، التنقية، التعبئة، وغيرها من العمليات التمهيدية. وتُعد هذه المرحلة جزءًا من ما يُعرف بـ"مرحلة المنبع" في سلسلة النشاط النفطي.

النشاط الاقتصادي الصناعي التحويلي (الصناعة التحويلية):

يُعنى هذا النشاط بتحويل المواد الأولية المستخرجة إلى منتجات جديدة بأشكال أكثر تنوعًا، مما يوسّع

[1] قاليري مارسيل، المرجع السابق،ص 81.

[2] محمد أحمد الدوري،"**مبادئ اقتصاد النفط**"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص 15.

نطاق استخدامها لتلبية الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية المختلفة. وتندرج هذه العمليات ضمن "مرحلة المصب" من النشاط النفطي.

بناءً على ذلك، يمكن تعريف الصناعة النفطية بأنها منظومة صناعية متعددة المراحل والأنشطة، تشمل كلاً من الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وتتكامل ضمنها عمليات إنتاج النفط والغاز، نقلهما، تكريرهما، تسويقهما وتوزيعهما، بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بهما، وعلى رأسها الصناعات البتروكيميائية[1].

يُعد النشاط الصناعي النفطي واسع النطاق، متعدد المراحل، ومتكامل البنية، نتاجًا مباشرًا لطبيعة النفط ذاته وخصوصيته التي تميّزه عن باقي الموارد الطبيعية. فالمادة النفطية توجد في أعماق الأرض، ضمن طبقات جيولوجية وجغرافية محددة، ولا يمكن استخدامها أو استهلاكها مباشرةً بصورتها الخام إلا في حالات نادرة وبنطاق محدود جدًا. لذا، فإن عملية استغلال النفط تستلزم البحث عنه، واستخراجه، ثم تحويله إلى منتَج قابل للاستعمال والاستهلاك.

وبما أن الصناعة النفطية تجمع بين النشاطين الاستخراجي والتحويلي، فهي تمثل نموذجًا واضحًا للتكامل العمودي في الإنتاج. إلا أن هذا التكامل لا يتحقق دائمًا بشكل متوازن أو متكافئ في جميع الدول النفطية. ففي الوقت الذي نرى فيه دولًا متقدمة كأمريكا أو بريطانيا تمتلك صناعة نفطية شاملة ومتكاملة تشمل استخراج الخام، تكريره، وتحويله إلى منتجات بتروكيميائية، نجد أن معظم الدول النفطية النامية أو الأقل تقدمًا تركز أساسًا على نشاط الاستخراج، مع وجود محدود لصناعات التكرير والبتروكيميائيات[2].

وهناك أيضًا دول غير نفطية، مثل اليابان وإيطاليا، لا تنتج النفط الخام لكنها تمتلك صناعات متقدمة في مجال التكرير أو البتروكيميائيات، أو كليهما.

[1] محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 101.

[2] محمد أحمد الدوري ، المرجع السابق، ص 18.

الفرع الثاني: بداية الصناعة النفطية

إن فهم طبيعة القوى والآليات التي تتحكم في صناعة النفط العالمية يقتضي التعمق في دراسة المراحل الأساسية التي مر بها سوق هذه الصناعة، وتحليل العوامل التي أدت إلى انتقال مراكز النفوذ والسيطرة بين مختلف الأطراف المعنية على مر الزمن.[1]

أولا: سيطرة الشركات الأمريكية على الصناعة

بدأت صناعة النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، عندما قام الكولونيل "إدْوين دريك (Edwin L. Drake) " بحفر أول بئر بترول في ولاية بنسلفانيا، بهدف تزويد المصابيح بالوقود البترولي بدلاً من الزيوت المستخرجة من شحوم الحيتان[2].

وبعد هذا الاكتشاف، الذي تم بتمويل من شركة"Seneca" ، أطلقت الشركة حملة دعائية مكثفة أسهمت في جذب عدد كبير من المغامرين والباحثين والمضاربين في مجال البترول. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الآبار المحفورة بحلول سنة 1860 حوالي 84 بئرًا، بإنتاج إجمالي قدره نحو 75 ألف طن من النفط الخام.

وبعد أقل من عشر سنوات، أسّس "جون روكفلر" مع مجموعة من الشركاء شركة Standard Oil" "Company، التي شكّلت انطلاقة حقيقية نحو تنظيم وتطوير صناعة النفط.

منذ ذلك الحين، شهدت هذه الصناعة نموًا متسارعًا، وبدأت ملامحها الحديثة تتشكل من خلال توسع الاستثمارات وتنوع الأنشطة المرتبطة بها[3].

---

[1] يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول دار المعارف، مصر،1950، ص126

[2] المرجع نفسه، ص 127.

[3] محمد علي الحسيني، احتياطيات النفط في بلاد المسلمين،2001،org.annabaa.www، تاريخ الاطلاع 14/03/2025، ص2.

ثانيا: مرحلة التسوق التنافسي

أدت الحملة الدعائية التي أطلقتها شركة "Seneca" إلى دخول عدد كبير من الشركات الأمريكية الصغيرة إلى سوق النفط الناشئة، مما أطلق موجة اندفاع نحو البترول تجاوزت في شدتها حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا قبل عشر سنوات. ونتيجة لهذا التوسع السريع، فُتحت أبواب المنافسة داخل القطاع، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن إنتاج نحو 90% من النفط الخام العالمي آنذاك[1].

وتُظهر هذه المعطيات بوضوح أن صناعة النفط اتسمت في بداياتها بطبيعة مزدوجة: منافسة شديدة بين الشركات، يقابلها احتكار واضح من حيث سيطرة الولايات المتحدة على الإنتاج. ومن أبرز ملامح هذه المرحلة المبكرة من تطور الصناعة النفطية، كان الفصل التام بين مراحل الإنتاج المختلفة، حيث كانت كل مرحلة مستقلة عن الأخرى، في حين احتكرت شركات السكك الحديدية عمليات نقل النفط.

ثالثا: ظهور إحتكار القلة

نظرًا لبعد أسواق الاستهلاك والموانئ الأمريكية عن مناطق تصدير النفط، تم إنشاء معامل التكرير بالقرب من موانئ التصدير أو داخل أسواق الاستهلاك نفسها. وقد ساهم ذلك في زيادة أهمية النقل، حتى أصبح عنصرًا محوريًا في استراتيجية صناعة النفط. ومن هنا، بدأت شبكات أنابيب النفط تُمدّ لربط معامل التكرير بموانئ التصدير أو بمراكز الاستهلاك الكبرى.

وفي هذا السياق، برز "جون روكفلر" الذي أسس سنة 1880 شركة "ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي " (Standard Oil of New Jersey)، والتي تمكن من خلالها من فرض هيمنته على صناعة النفط في

[1] جاك بيرجيه ، بيرنارد توماس، حرب البترول السرية، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس، دمشق ،1984 ،ص35.

الولايات المتحدة، عبر احتكار شراء النفط الخام. ومنذ ذلك الوقت، بدأ بتطبيق مبدأ التكامل الرأسي في الصناعة النفطية، حيث سيطر على كافة مراحل الإنتاج من البئر إلى المستهلك، أولاً داخل أمريكا، ثم لاحقًا على مستوى العالم.

وبفضل هذه الاستراتيجية، أصبحت "ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي" المورد الرئيسي للنفط عالميًا، حيث بلغ نشاطها الخارجي نحو 70% بحلول عام 1885. وظل هذا الوضع قائمًا حتى سنة 1890، عندما دخلت حقول "باكو" في منطقة القوقاز، وهي أكثر غزارة من حقول بنسلفانيا، على خط المنافسة، ليبدأ بذلك الصراع بين النفط الأمريكي والنفط الروسي[1].

لقد فرضت الخصائص الفنية والمالية المعقدة للصناعة النفطية الانتقال من سوق تنافسية إلى سوق احتكار قلة. ففي بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، تمكن روكفلر من السيطرة على نحو 80% من صناعة التكرير. وأسهمت موجة الاندماجات التي شهدتها الشركات النفطية الأمريكية في رسم ملامح السوق الجديد، حيث أصبح العالم يعتمد بشكل أساسي على الإنتاج النفطي الأمريكي[2].

ومن أبرز الأحداث التي ميزت تلك المرحلة:

تأسيس هيئة سكة حديد تكساس عام 1891، والتي أُنيط بها لاحقًا دور رقابي وتنظيمي كبير. ففي عام 1931، منحت هذه الهيئة صلاحيات للتحكم في حجم الإنتاج بهدف تقليل الهدر وتنظيم السوق، حتى أصبحت قادرة على تثبيت الأسعار على مستوى عالمي. ولهذا، يُنظر إليها باعتبارها "أوبك الأمريكية."

[1] محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 69.

[2] فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، 1992 ،ص 168

اكتشاف حقول نفطية ضخمة في عام 1910 في كل من كندا، جزر الهند الشرقية، إيران، فنزويلا، والمكسيك، ما ساهم في تنويع مصادر الإنتاج وفتح مرحلة جديدة من التوسع الجغرافي لصناعة النفط[1].

الفرع الثاني: دورة استغلال الصناعة النفطية

كما أشرنا سابقًا، فإن اقتصاد النفط يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحث عن النفط، واستخراجه، وإنتاجه، وتوزيعه، واستهلاكه، سواء في شكله الخام كسلعة أولية، أو كمجموعة متنوعة من المنتجات النفطية والمشتقات البتروكيماوية. وتُعد الصناعة النفطية نشاطًا إنتاجيًا معقدًا، متعدد الأوجه، ومتباين المراحل، يمتد عبر مجالات واسعة ومتداخلة. وتتميز هذه المراحل بترابطها وتكاملها، سواء بشكل عمودي أو أفقي، مما يشكل في مجموعه ما يُعرف بالاقتصاد النفطي.

وقد قامت الدراسات الحديثة، بدءًا من أواخر القرن العشرين، بتقسيم دورة استغلال الصناعة النفطية إلى مرحلتين رئيسيتين[2]:

أولا: مرحلة المنبع :(Upstream / Amont) وتشمل الأنشطة المرتبطة بالبحث والاستكشاف والإنتاج.

تُعرف هذه المرحلة أيضًا باسم "**المرحلة العليا**"، وتشمل مجموعة من الأنشطة المتعددة والمتنوعة، التي تتمثل في الدراسات النظرية والمعرفية والعلمية، إلى جانب التحاليل التطبيقية والفنية والتنظيمية والإدارية، فضلًا عن الجوانب الجيولوجية، التكنولوجية، والاقتصادية. وتهدف هذه الأنشطة مجتمعة إلى تحديد مواقع

[1] أمينة مخلفي ، مرجع سابق، ص12.
[2] يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول، دار المعارف،القاهرة، 1980، ص 45

وجود الثروة النفطية، من حيث الكمية، النوع، والموقع الجغرافي والجيولوجي، بالإضافة إلى تقييم مدى جدوى استغلالها اقتصاديًا[1].

ورغم أن هذه المرحلة تُعدّ مجازًا مرحلة واحدة، إلا أنها في الواقع تتكون من ثلاث مراحل أو أنشطة رئيسية، تختلف في تفاصيلها لكنها مترابطة ومتكاملة، وتعمل جميعها لتحقيق هدف مشترك، وهو الوصول إلى المعرفة الدقيقة حول تواجد النفط، خصائصه، وإمكانات استغلاله بشكل اقتصادي وفعّال، سواء على المستوى النظري أو العملي[2].

وفيما يلي نستعرض هذه المراحل الثلاث:

1. مرحلة البحث والاستكشاف:

برزت أهمية هذه المرحلة بشكل واضح منذ أن تم اكتشاف العلاقة بين النفط وتكوينات الصخور الأرضية، حيث تبيّن أن النفط يتواجد غالبًا في الصخور الرسوبية. وقد عزز هذا الاكتشاف من صحة نظرية "المنشأ العضوي للنفط"، مما دفع المستكشفين إلى تركيز عمليات البحث في الأحواض الرسوبية، خاصة عند حواف القارات، بالقرب من السلاسل الجبلية، وكذلك في مناطق الجرف القاري.

وتُعَد هذه المواقع من أكثر الأماكن احتمالًا لوجود مكامن نفطية. أما فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة في عمليات الاستكشاف، فتشمل مجموعة من الطرق العلمية والتقنية، من أبرزها:

[1] محمد أحمد الدوري،"مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص 24.

[2] سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، الطبعة الأولى، 1999 ص 48

– المسح الجيولوجي:

تتمثل مهمة الجيولوجي في إعداد خرائط جيولوجية توضّح أنواع وتراكيب الصخور في المنطقة المستهدفة، وذلك بعد جمع العينات وإجراء التحاليل المخبرية اللازمة. كما يعتمد الباحثون في تحديد مواقع النفط على بعض الظواهر الطبيعية، مثل التراكيب القبابية والالتواءات البارزة، حيث تُعد هذه الطريقة من الأساليب التقليدية السهلة والأقل تكلفة[1].

– المسح الجيوفيزيائي:

مع تطور العلم والتكنولوجيا في مجال الصناعة النفطية، ظهرت طرق استكشاف أكثر تطورًا وتعقيدًا، من أبرزها:

المسح الزلزالي :يقوم هذا الأسلوب على إرسال موجات صوتية إلى باطن الأرض من خلال توليد اهتزازات على السطح أو في أعماق محددة. وتُسجَّل الموجات المنعكسة من الطبقات الأرضية على أشرطة مغناطيسية، ثم تُحلَّل هذه البيانات باستخدام أنظمة حاسوبية، مما يتيح تحديد نوع وتكوين التراكيب الصخرية.

المسح المغناطيسي :يعتمد على قياس شدة المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة بهدف تحديد سماكة الصخور الرسوبية، وقياس عمق الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض. ومن خلال هذه البيانات، يمكن تكوين تصور عن التكوين الطبقي للمنطقة وتحديد ما إذا كانت تحتوي على مكامن نفطية محتملة[2].

[1] محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 28.

[2] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص50.

2. مرحلة الحفر والتنقيب:

تُعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حسماً في مسار الاستغلال الاقتصادي للثروة النفطية. فبعد تحديد أماكن المكامن النفطية أو الغازية المحتملة، يُصار إلى اختيار موقع البئر الاستكشافية بدقة، بهدف التأكد من وجود النفط فعليًا. إذ تُعد عملية الحفر الوسيلة الوحيدة للتحقق من وجود النفط أو غيابه، ولذلك فإن الدقة في اختيار موقع الحفر تُعد ضرورية، ليس فقط من الناحية العلمية بل أيضًا من الناحية الاقتصادية نظرًا لارتفاع التكاليف المرتبطة بها[1].

فأي خطأ في تحديد موقع البئر قد يؤدي إلى الفشل في الوصول إلى المكمن، رغم وجود النفط، بسبب الحفر في منطقة غير مناسبة. وتُبنى قرارات حفر الآبار التقييمية والإنتاجية لاحقًا على نتائج البئر الاستكشافية.

وتُعتبر مرحلة الحفر من أخطر وأعلى المراحل تكلفة في دورة التنقيب، خصوصًا في المناطق البحرية، حيث تصل تكاليف الحفر فيها إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف تكلفة الحفر على اليابسة. فعلى سبيل المثال، تراوحت تكلفة حفر الآبار في اليابسة عام 1979 بين 0.9 و1.8 مليون دولار، بينما ارتفعت في المناطق المغمورة سنة 1990 إلى ما بين 6.7 و57 مليون دولار، في حين بلغت على اليابسة من 1.7 إلى 38 مليون دولار.

وفي الجزائر، قدّرت شركة "سوناطراك" سنة 2009 تكلفة حفر بئر على اليابسة بمبلغ 8,537,715 دولارًا[2].

ويُلاحظ وجود تفاوت كبير في تكلفة التنقيب من شركة لأخرى، بل وحتى داخل نفس الشركة من عام إلى

[1] محمد أزهر سعيد السماك، **" اقتصاديات النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات"**، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1987، ص 19.
[2] نفس المرجع ، ص 18.

آخر، ويعتمد ذلك على الخبرة المتوفرة والتكنولوجيا المستخدمة. فعلى سبيل المثال، قدّرت تكلفة إنتاج البرميل الواحد في شركة BP بـ 24 دولارًا، بينما لم تتجاوز 3.29 دولارات لدى شركة "ماراثون"، وانخفضت إلى 3.35 دولارات في "إكسون موبيل" سنة 2000 قبل أن ترتفع مجددًا إلى 6.60 دولارات في 2001.

أما شركة "إنتربرايز أويل"، فقد وصلت تكلفتها إلى 14.75 دولارًا سنة 2000، ثم انخفضت إلى 6.44 دولارات سنة 2001[1].

على مدار العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شهد قطاع النفط تطورًا تقنيًا ملحوظًا في مجالات الاستكشاف والتنمية والإنتاج، ما ساهم في تقليص تكلفة إنتاج البرميل من نحو 27 دولارًا (بسعر 2002) سنة 1981 إلى حوالي 9 دولارات سنة 1995، رغم تباطؤ وتيرة هذه التحسينات خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، فإن هذه التحسينات التقنية لم تنعكس على نمو الاحتياطيات العالمية من النفط، بل على العكس، لم تتمكن هذه الاحتياطيات من تعويض الكميات المستخرجة خلال تلك الفترة.

ويختلف الزمن اللازم لحفر البئر باختلاف عمقها وطبيعة المنطقة الجغرافية والجيولوجية، والمشكلات التي قد تطرأ أثناء عملية الحفر، وقد يستغرق ذلك عدة شهور.

وتبقى هذه المرحلة من الصناعة النفطية ذات طابع مغامر ومحفوف بالمخاطر، نظرًا لتوظيف رؤوس أموال ضخمة على مدى فترات طويلة، دون ضمان وجود الثروة الباطنية التي يتم البحث عنها، ما يزيد من مستوى عدم اليقين المرتبط بها.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص 20.

3. مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:

تُعد هذه المرحلة المحور الأساسي في سلسلة النشاط النفطي، حيث تهدف إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى السطح، ليكون جاهزًا للنقل أو التكرير أو التصدير، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، وفي مواقع قريبة أو بعيدة عن موقع الإنتاج[1].

وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الأعمال المرتبطة بتجهيز الحقول النفطية وجعلها صالحة للاستغلال الاقتصادي، من الناحية الفنية، التكنولوجية، والإنشائية. ويشمل ذلك استخدام الآبار المكتشفة والصالحة للإنتاج، وتحديد عددها، بالإضافة إلى إقامة البُنى التحتية والمعدات اللازمة مثل الأنابيب، محطات الضخ، أنظمة المعالجة، الصهاريج، ومنشآت التجميع والتنقية وغيرها[2].

تعتمد هذه المرحلة بشكل وثيق ومباشر على نتائج المرحلتين السابقتين (الاستكشاف والتنقيب)، وتشكل معها ما يُعرف بـ "الصناعة الاستخراجية النفطية"، وهي المرحلة التي ينتج عنها النفط الخام كمادة أولية قابلة للتصنيع أو التسويق.

في بدايات مرحلة الإنتاج، يتم الاعتماد عادة على الطاقة الطبيعية للمكمن لإحداث تدفق ذاتي للنفط، فيما يُعرف بمرحلة الاستنزاف الطبيعي .وتُعد هذه الطريقة مجدية ما دامت الطاقة الطبيعية للمكمن كافية لدفع النفط نحو السطح. غير أنه مع مرور الوقت واستمرار الإنتاج، تبدأ هذه الطاقة بالانخفاض، ما يؤدي إلى انخفاض الضغط داخل المكمن، وبالتالي تراجع معدلات الإنتاج تدريجيًا[3].

ويُلاحظ أن أقصى ما يمكن استخراجه من النفط عبر الطرق الطبيعية لا يتجاوز نسبة 50% إلى 60% من إجمالي المخزون في المكمن، وهو ما يُمثل تحديًا اقتصادياً وتقنياً. لذلك، وحرصًا على تحقيق أعلى

[1] حاتم القريش، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، ،2020 ص14

[2] محمد محروس إسماعيل،" اقتصاديات البترول والطاقة"، دار الجامعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص 69.

[3] نفس المرجع، ص 71

معدل استخلاص ممكن، يتم اللجوء إلى طرق الاستخلاص الثانوي، أي استخدام تقنيات إضافية تدعم رفع الضغط داخل المكمن، وذلك ضمن حدود الجدوى الاقتصادية المتاحة.

طرق الاستخلاص الثانوي:

تعتمد تقنيات الاستخلاص الثانوي على استثمار الخصائص الفيزيائية للمكامن النفطية بهدف تعزيز إنتاج النفط بعد انخفاض الضغط الطبيعي للمكمن. وقد تم تصنيف هذه المكامن وفقًا لنوع وطبيعة قوة الدفع المسيطرة فيها، وتشمل ما يلي[1]:

- المكامن ذات الدفع الذاتي،
- المكامن التي تعتمد على الدفع بالقبة الغازية،
- المكامن ذات الدفع المائي،
- المكامن ذات الدفع الجذبي.

وتتمثل أكثر تقنيات الاستخلاص الثانوي شيوعًا وفعالية في عمليات الحقن، سواء بالغاز أو بالماء، إذ تُعد من الوسائل المتقدمة والمجدية في الوقت الراهن.

وفي هذا السياق، يُستخدم الحقن بالماء كأحد الأساليب الرئيسية، حيث يتم ضخ الماء إلى الطبقة الحاملة للنفط — الواقعة عادةً أسفل الطبقة المنتجة — عبر آبار مخصصة للحقن. وتعمل هذه العملية على دفع النفط المتبقي باتجاه الآبار الإنتاجية، مما يُسهم في تحسين معدلات الاستخلاص وزيادة العائد الاقتصادي من المكمن[2].

[1] حاتم القريش، المرجع السابق، ص 36.

[2] [2]محمد محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص 70.

ثانيا: مرحلة المصب :(Downstream / Aval) وتتضمن عمليات النقل، والتكرير، والتوزيع، والتسويق.

تُعد هذه المرحلة امتدادًا مباشرًا لمرحلة المنبع، وتُعرف كذلك بالمرحلة الدنيا في سلسلة الصناعة النفطية. وهي تمثل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تلي عملية استخراج النفط الخام، حيث تركز هذه المرحلة بدرجة أساسية على الاستغلال الصناعي والاقتصادي للنفط، خلافًا لمرحلة المنبع التي تعتمد في جوهرها على الجوانب النظرية والعلمية.

وتتكون هذه المرحلة، كما هو الحال في سابقتها، من سلسلة من العمليات المتكاملة والمتسلسلة عموديًا، بحيث ترتبط كل مرحلة بالأخرى في إطار منظومة واحدة تهدف إلى تحويل النفط الخام إلى منتجات قابلة للاستخدام أو التسويق[1].

وتتجلى أهم مراحل المصب في أربع محطات رئيسية، وهي كما يلي[2]:

1. مرحلة نقل النفط:

تُعد هذه المرحلة أساسية في سلسلة الصناعة النفطية، وتهدف إلى نقل النفط الخام من مناطق أو مواقع الإنتاج إلى أماكن التكرير أو التصدير أو الاستهلاك.

ويتم تنفيذ هذه العملية من خلال إنشاء بنية تحتية مناسبة، وتوفير وسائل نقل متنوعة تشمل الوسائل البرية مثل خطوط الأنابيب وصهاريج النقل، ووسائل البحرية مثل ناقلات النفط العملاقة.

وتختلف مسافات النقل بحسب موقع الوجهة، إذ قد تكون قريبة ضمن حدود الدولة، أو بعيدة وتشمل نقل النفط إلى الأسواق العالمية خارج الحدود.

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار السلام، سوريا، 2010 ص 59

[2] نفس المرجع، ص 60.

2. مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:

تُعنى هذه المرحلة **بمعالجة النفط الخام داخل المصافي التكريرية**، وذلك بتحويله من حالته الطبيعية إلى مجموعة متنوعة من **المنتجات النفطية** الجاهزة للاستخدام.

ويتم من خلال هذه العملية إنتاج مواد تلبي **الاحتياجات الإنسانية المباشرة** مثل الوقود، أو تُستخدم كمواد أولية في **مراحل صناعية لاحقة** ضمن الصناعات البتروكيماوية وغيرها.

3. مرحلة التسويق والتوزيع:

تمثل هذه المرحلة الجانب المتعلق بتسويق وتوزيع النفط، سواء في شكله الخام أو بعد تحويله إلى منتجات نفطية[1].

وتهدف إلى إيصال النفط إلى مناطق الاستهلاك، سواء كانت قريبة أو بعيدة، وعلى الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وتعتمد هذه المرحلة على وجود مراكز توزيع، قد تكون رئيسية أو فرعية، مزوّدة بكافة المعدات والمنشآت اللازمة للاستلام، التخزين، وإعادة التوزيع، بما يضمن إيصال النفط أو منتجاته إلى وجهتها النهائية بفعالية.

4. مرحلة التصنيع البتروكيميائي:

تُعد هذه المرحلة مخصصة لتحويل المنتجات النفطية الأساسية إلى منتجات بتروكيميائية متنوعة تُعد بالمئات، مثل :الأسمدة الزراعية، المنظفات، المبيدات، الأصباغ، المواد البلاستيكية، والأنسجة الاصطناعية، وغيرها من المنتجات الحيوية.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب، جامعة الموصل، 1971 ص 17

تتميز هذه المرحلة باتساعها الكبير، إذ تشمل طيفًا واسعًا من الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تكتسب أهمية متزايدة على الصعيدين الوطني والعالمي.

وقد بدأ تطور هذا القطاع منذ ثلاثينيات القرن العشرين، خاصة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا[1].

ورغم اعتمادها الكامل على المادة النفطية بصورها المختلفة، إلا أن مرحلة التصنيع البتروكيميائي تُعتبر في بعض التحليلات منفصلة عن المراحل الأساسية للصناعة النفطية، نظرًا لطبيعتها الصناعية المتقدمة واستقلالها النسبي عن باقي المراحل الإنتاجية.

وفي عدد من الدول، يقتصر النشاط النفطي على المراحل الست الأساسية المرتبطة بمرحلتي المنبع والمصب، دون التوسع إلى الصناعة البتروكيميائية.

بينما في بلدان صناعية أخرى، تُعتبر هذه المرحلة امتدادًا طبيعيًا للصناعة النفطية.

أما في بعض الدول الأوروبية والآسيوية التي لا تملك احتياطيات نفطية، فإن نشاطها الصناعي النفطي يتركز أساسًا في صناعة البتروكيماويات المعتمدة على النفط المستورد.

الفرع الثالث: خصائص الصناعة النفطية

رغم تعدد مراحل النشاط الصناعي النفطي وتنوع مجالاته، فإنه يتميّز بترابط واسع يجعله مختلفًا عن غيره من الأنشطة الاقتصادية والصناعية الأخرى. وتتميّز هذه الصناعة بعدد من السمات والخصائص الفريدة، من أبرزها ما يلي[2]:

[1] محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، المرجع السابق، ص 18.
[2] محمد صابر، النفط في الجزائر، وزارة الثقافة، 2016، الجزائر: ، ص 88.

تتطلب الصناعة النفطية ضخ رؤوس أموال كبيرة، بل ضخمة جدًا، وذلك نظرًا لتعقيد مراحلها وتنوعها، بالإضافة إلى طبيعة الثروة النفطية نفسها. ويختلف حجم هذه الاستثمارات من منطقة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى أخرى، تبعًا لموقع تواجد النفط واختلاف خصائصه، سواء من الناحية الجيولوجية أو الكيميائية أو التقنية.

كما أن عدم تجانس الموارد النفطية يؤثر بشكل مباشر في طبيعة الاستثمار المطلوب لاستغلالها. فعلى سبيل المثال، في عام 1976، شكّل رأس المال الثابت – المتمثل في المعدات، المنشآت، والبُنى التحتية – نحو 70 إلى 80% من إجمالي الاستثمارات في الصناعة النفطية، في بعض الدول الأعضاء في الأوبك مثل الكويت. وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع رأس المال المتغير، الذي بقي في حدود 20 إلى 30% فقط[1].

تعتمد الصناعة النفطية على استخدام وسائل ومعدات إنتاج حديثة، تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتطور التقني. إلا أن هذه الوسائل تتغير بسرعة، نتيجة لعوامل عدة، أبرزها التقادم التكنولوجي أو التآكل الناتج عن فترات التشغيل الطويلة، ما يؤدي إلى تغيّر مستمر في عناصر الإنتاج المستخدمة، وبالتالي تفاوت في حجم النفقات حسب توقيت بدء التشغيل.

كما تتسم الصناعة النفطية بوجود تكامل رأسي واضح، إذ تتداخل مراحل الإنتاج بشكل يجعل من الصعب أحيانًا التمييز الدقيق بين نفقات كل مرحلة على حدة. وتشمل هذه المراحل سلسلة متكاملة تبدأ من البحث والاستكشاف، مرورًا بالحفر والتنقيب، والاستخراج، والتجميع، والنقل، والتخزين، والتقطير، والتنقية، والتكرير، والمزج والتركيب، والتصنيع، وصولًا إلى التوزيع والتسويق[2].

[1] محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، المرجع السابق، ص 121.

[2] أمين شاكر، واخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، 2007، ص75.

يعتمد النشاط الصناعي النفطي بدرجة كبيرة على العمل المتخصص، أي العمل الذي يتطلب مهارات عالية، وخبرات فنية دقيقة، إضافة إلى تدريب خاص ومستوى علمي متقدم. وهذا ما ينعكس على ارتفاع حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة، خصوصًا في المراحل الأولية من الصناعة، وتحديدًا في "مرحلة المنبع". ويترتب على ذلك أيضًا ارتفاع كبير في النفقات الثابتة.

وتُعد هذه الخاصية من الأسباب الأساسية التي تدفع العديد من الدول المنتجة – ومعظمها من الدول النامية – للاعتماد على الشركات النفطية العالمية لبدء عمليات الإنتاج، نظرًا لافتقارها إلى التكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال اللازمة لتأسيس مثل هذه الصناعة.

كما تتميّز الصناعة النفطية بارتفاع ملحوظ في مستويات المخاطرة، خاصة في مرحلة البحث والتنقيب، حيث تُنفَق مبالغ استثمارية ضخمة وعلى مدى زمني طويل، دون ضمان مسبق بوجود النفط أو ما إذا كانت الكميات المكتشفة ونوعيتها تسمحان باستغلالها بشكل اقتصادي[1].

تُعد المادة الأولية التي ترتكز عليها الصناعة النفطية مادة ناضبة بطبيعتها، أي أنها غير متجددة، ما يعني أن عمر هذه الصناعة محدود زمنيًا. وبناءً عليه، فإن استمرارية النشاط النفطي مرهونة بمدى تطور وتحديث تقديرات الاحتياطات النفطية المتوفرة، والتي تحدد قدرة الصناعة على الاستمرار في الإنتاج مستقبلاً[2].

المطلب الثاني: الكارتل النفطي للشركات العالمية

لم تعد السلعة البترولية حكرًا على الشركات الأمريكية فقط، بل بدأت شركات أوروبية أيضًا بالدخول إلى مجال الصناعة البترولية، إلى جانب نظيراتها الأمريكية.

[1] دانيال يرجن، سعر القوة: التاريخ السري للنفط، ترجمة: لطيف حمزة، دار الكتاب العربي، 2004، بيروت، ص 212
[2] المرجع نفسه، ص 213.

ومنذ مطلع القرن العشرين، يمكن التمييز بين نوعين من الكارتلات في هذا القطاع، اختلفا من حيث عدد الشركات المكوّنة لكل منهما، لكنهما تشابها إلى حد كبير في الاستراتيجيات والسياسات المتبعة، حيث كانت جميعها تهدف بالأساس إلى فرض السيطرة على السوق البترولية العالمية[1].

الفرع الأول: العقود الثلاثة الكبار

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، برزت ثلاث شركات نفطية عملاقة فرضت هيمنتها على السوق العالمية، وهي :شركة "Jersey Standard" الأمريكية، "Shell"الهولندية–البريطانية، و "British Petroleum" البريطانية.

وقد قامت هذه الشركات بعقد عدة اتفاقيات تهدف إلى تعزيز سيطرتها على السوق وتقليص حدة المنافسة . وكانت أولى هذه الاتفاقيات قد أبرمت في 17 سبتمبر 1928، حيث نصت بوضوح على المبادئ والوسائل التي تضمن الحد من المنافسة، وذلك في أعقاب حرب الأسعار التي اندلعت بين شركتي "جيرسي" و"شل "عام 1927.

كما تم توقيع اتفاقية أخرى في يناير 1930 عُرفت بـ "مذكرة الأسواق الأوروبية"، والتي تميزت بإدراج بند يتيح انضمام شركات جديدة إلى الاتفاق، شريطة الحصول على موافقة جماعية من الشركات الثلاث الكبرى.

وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من التطورات التي عززت من نفوذ هذه الشركات، من أبرزها اكتشاف النفط في العديد من الدول، خاصة العربية منها، مما زاد من أطماع هذه الشركات في الحصول على امتيازات استغلال النفط[1].

[1] يسري محمد أبو العلا،"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 51.

فعلى سبيل المثال، بدأت صناعة النفط في العراق عام 1925 عندما مُنحت شركة "نفط العراق "امتيازًا للتنقيب واستغلال النفط في جميع الأراضي العراقية باستثناء البصرة .وكانت هذه الشركة ثمرة تحالف بين شركة البترول البريطانية، مجموعة "شل"، شركة البترول الفرنسية، والمجموعة الأمريكية، بحيث بلغت حصة كل طرف 23% وقد تكلل هذا النشاط بالنجاح عند اكتشاف حقل كركوك الكبير عام 1927.

. في عام 1920 تعرضت أسعار النفط إلى عمليات هبوط وصعود شديدة حتى استقر سعر النفط عند مستوى 3 دولار للبرميل وهذا التذبذب في أسعار النفط دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استحداث نظام *Mob ، فكانت تلك هي بداية لوضع آلية تربط السعر بالإنتاج[2].

ثانيا: كارتل الشقيقات السبع

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، برزت ثلاث شركات نفطية عملاقة فرضت هيمنتها على السوق العالمية، وهي :شركة "Jersey Standard" الأمريكية، "Shell"الهولندية–البريطانية، و "British Petroleum" البريطانية.

وقد قامت هذه الشركات بعقد عدة اتفاقيات تهدف إلى تعزيز سيطرتها على السوق وتقليص حدة المنافسة . وكانت أولى هذه الاتفاقيات قد أبرمت في 17سبتمبر 1928، حيث نصت بوضوح على المبادئ والوسائل التي تضمن الحد من المنافسة، وذلك في أعقاب حرب الأسعار التي اندلعت بين شركتي "جيرسي" و"شل "عام 1927.

[1]دانيال يرجن، المرجع السابق، ص 214.
[2] يسري محمد أبو العلا، المرجع السابق، ص 55.

كما تم توقيع اتفاقية أخرى في يناير 1930 عُرفت بـ "مذكرة الأسواق الأوروبية"، والتي تميزت بإدراج بند يتيح انضمام شركات جديدة إلى الاتفاق، شريطة الحصول على موافقة جماعية من الشركات الثلاث الكبرى.

وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من التطورات التي عززت من نفوذ هذه الشركات، من أبرزها اكتشاف النفط في العديد من الدول، خاصة العربية منها، مما زاد من أطماع هذه الشركات في الحصول على امتيازات استغلال النفط.

فعلى سبيل المثال، بدأت صناعة النفط في العراق عام 1925 عندما مُنحت شركة "نفط العراق "امتيازًا للتنقيب واستغلال النفط في جميع الأراضي العراقية باستثناء البصرة .وكانت هذه الشركة ثمرة تحالف بين شركة البترول البريطانية، مجموعة "شل"، شركة البترول الفرنسية، والمجموعة الأمريكية، بحيث بلغت حصة كل طرف 23% وقد تكلل هذا النشاط بالنجاح عند اكتشاف حقل كركوك الكبير عام 1927[1].

تشمل المجالات الصناعية لهذه الشركات جميع مراحل الصناعة البترولية، وقد بلغت قيمة استثماراتها المستخدمة في عام 1960 حوالي 11مليار دولار، بينما وصلت إيراداتها إلى نحو 10.5مليار دولار . أما إنفاقها الاستثماري خلال نفس العام، فقد بلغ ما يقارب 8.9مليار دولار، وهو مبلغ يعادل نصف الميزانية العامة لدولة فرنسا في ذلك الوقت.

وخلال فترة الستينيات، كانت هذه الشركات، المعروفة بـ "الشقيقات السبع"، تسيطر على أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، وتمتلك حوالي 60% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط.

[1] جميلة بنت عبد الله بن سعيد، شركات النفط الأجنبية في عمان و امتيازها (1945-1967)، دراسة تاريخية، رسالة 1 ماجستير، جامعة السلطان، قابوس عمان ،2011 ص 62

ثالثا : ملامح سيطرة كارتل الشركات العالمية على الصناعة

اتسم هيكل الصناعة النفطية العالمية في تلك الفترة بالهيمنة الاحتكارية التي فرضتها "الشقيقات السبع " على الصناعة البترولية، وبالتالي على السوق النفطية العالمية .استمرت هذه الهيمنة وتزايدت لمدة تجاوزت نصف القرن في النصف الأول من القرن العشرين .ولم يكن هذا التحكم الكارتلي وليد الصدفة، بل هو ناتج عن مجموعة من العوامل التي تكاملت فيما بينها لتعزيز سيطرتها. [1]

ومن أبرز مظاهر هذه السيطرة على الصناعة:

1. **التركيز الصناعي** :ظهرت مظاهر التركيز الاحتكاري بوضوح في جميع مراحل النشاط في الصناعة البترولية، بما في ذلك الإنتاج، النقل، التكرير، التسويق، التسعير، والاحتياطيات.

بلغت سيطرة هذه الشركات ذروتها لدرجة أنَّها كانت تهيمن شبه تامَّة على صناعة النفط، وكان ذلك حتى الخمسينات من القرن الماضي. ففي عام 1950، أنتجت هذه الشركات كل البترول المُنتَج خارج أمريكا الشمالية والدول الشيوعية السابقة.

كما كانت درجة تحكم هذه الشركات في مختلف مراحل صناعة النفط في عام 1953 على النحو التالي:

احتياطي البترول95.8%

إنتاج البترول90.2%

مبيعات المنتجات البترولية74.3%

الطاقة التكريرية75.6%

[1] جميلة بنت عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص 63

2. **التكامل العمودي في الصناعة:**

هيمنت شركات "الشقيقات السبع "على جميع فروع صناعة البترول، حيث كانت تتحكم في كافة مراحل الاستغلال بدءًا من المنبع أو المراحل العليا(Upstream) ، التي تشمل البحث والتنقيب والإنتاج والنقل، وصولًا إلى المصب أو المراحل الدنيا(Downstream) ، التي تشمل التكرير والتسويق والتوزيع.

حرصت هذه الشركات على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي (أو العمودي) في عملياتها الإنتاجية، التي تشمل أساسًا الإنتاج، النقل، التكرير، والتسويق[1].

3. عوائق الدخول إلى الصناعة

تميزت الصناعة النفطية العالمية بوجود عدد من العوائق التي حالت دون دخول منشآت جديدة إلى هذا القطاع. ومن أبرز هذه العوائق:

- **ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة:**

تتطلب الصناعة النفطية استثمارات ضخمة خاصة في مراحلها الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في التكاليف الثابتة. وتشكل هذه الخاصية أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت معظم الدول المنتجة للنفط إلى الاعتماد على الشركات العالمية في بداية تطوير صناعتها النفطية، وذلك بسبب افتقارها – خصوصًا الدول النامية آنذاك – إلى التكنولوجيا والموارد المالية اللازمة. وقد كانت "الشقيقات السبع" تقريبًا الجهات الوحيدة التي تمتلك القدرة على تحمّل تلك الاستثمارات الكبيرة[2].

[1] هاني محمد كامل المنايلي،"اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 64

- **ارتفاع مستوى المخاطر:**

تواجه الصناعة النفطية مستويات عالية من المخاطر عبر مختلف مراحل الإنتاج. فقد تكون هذه المخاطر **طبيعية**، مثل ازدياد عدد الآبار الجافة، أو **فنية**، كالحوادث التقنية أو التحديات التشغيلية، أو **سياسية واقتصادية**، كتقلب الأوضاع التي قد تؤدي إلى توقف الإنتاج بشكل مفاجئ.

- **متطلبات الكفاءة الإنتاجية (اقتصاديات الحجم):**

تقوم هذه الصناعة على تحقيق إنتاج مرتفع بأقل تكلفة ممكنة، نظرًا لحجم الأموال الضخم المستثمَر فيها. وتُعد الكفاءة الإنتاجية ضرورية للغاية، إذ تعتمد على التقدم التكنولوجي وقدرة الشركات على التحكم في تقنيات معقدة خلال عمليات الاستكشاف، التنقيب، التكرير وغيرها[1].

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2009، ص 29.

الفـصل الثانـي

الشركات الأجنبية واحتكار صناعة النفط

تمهيد:

تُعدّ صناعة النفط من أبرز القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم، نظراً لدورها الحيوي في تحريك عجلة التنمية وتغذية الصناعات والاقتصادات المعاصرة. ومنذ اكتشاف الذهب الأسود في مطلع القرن العشرين، أصبحت هذه الصناعة محوراً للصراعات الجيوسياسية، ومجالًا لتنافس كبير بين القوى الاقتصادية الكبرى.

في هذا السياق، برزت الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات كلاعب أساسي في مشهد الطاقة العالمي. فمن خلال استثماراتها الضخمة، وتقنياتها المتقدمة، وخبرتها الطويلة في الاستكشاف، التنقيب، التكرير، والنقل، تمكنت من فرض وجودها في مختلف أنحاء العالم، خاصة في الدول النامية الغنية بالموارد النفطية.

تعود جذور هذه الشركات إلى بدايات القرن العشرين، حيث هيمنت "السبع الأخوات" – وهي مجموعة من أكبر شركات النفط الغربية – على الأسواق الدولية لعقود طويلة، مما سمح لها بالتحكم في الأسعار والسياسات النفطية بشكل شبه مطلق. ورغم تغيّر موازين القوى مع ظهور شركات وطنية قوية في دول أوبك، فإن الشركات الأجنبية لا تزال تحتفظ بدور محوري في تمويل المشاريع النفطية الكبرى وتطوير البنية التحتية الطاقوية، خاصة في البلدان التي تفتقر إلى التكنولوجيا أو رأس المال الكافي[1].

لكن وجود هذه الشركات يثير في المقابل العديد من الإشكاليات الاقتصادية والسيادية، إذ ترتبط أنشطتها غالباً باتفاقيات معقدة، قد تؤثر على سيادة الدولة المضيفة أو تضعف قدرتها على التحكم في مواردها. وبين الفرص الاقتصادية التي توفرها، والمخاطر المرتبطة بتأثيرها على السياسات الوطنية، تظل مسألة

[1] محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، دار الفكر الجامعي ، 2020، ص 02

التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على المصالح الوطنية من أبرز التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط.

المبحث الأول: الشركات الكبرى والشقيقات السبع

تلعب الشركات الكبرى للبترول دورًا محوريًا في الاقتصاد العالمي من خلال سيطرتها على عمليات البحث، الإنتاج، التكرير، التوزيع والتسويق لموارد الطاقة الأحفورية. وتؤثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والبيئية والاستراتيجية في العالم.

تطلق على **الشركات الكبرى للبترول** مصطلح "الماجورات(Majors) "، وهي شركات متكاملة تمارس نشاطها في مختلف مراحل الصناعة النفطية من الاستكشاف إلى التوزيع، وتمتلك قدرات مالية وتقنية هائلة[1].

المطلب الأول: الشقيقات السبع

تشكلت الشقيقات السبع نتيجة لتقسيم نفوذ السوق العالمية بين عدد من الشركات الغربية الكبرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وسيطرن على معظم الإنتاج والاحتياطات والأسواق.

ظهر مصطلح "الشقيقات السبع" لأول مرة في منتصف القرن العشرين، ويُطلق على مجموعة من شركات النفط الغربية التي احتكرت الصناعة البترولية العالمية، وخاصة خلال الفترة الممتدة من الأربعينات إلى السبعينات من القرن العشرين. وقد صاغ هذا المصطلح إنريكو ماتّيي، رئيس شركة النفط الإيطالية ENI،

[1] حسين عبد الله، "البترول العربي . دراسة اقتصادية سياسية ،" دار النهضة العربية، سنة 2003 ص، 16

في إشارة إلى التكتل القوي الذي شكّلته هذه الشركات ضد محاولات الدول النامية كسر احتكارها وفرض السيادة على مواردها النفطية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، اتضحت حاجة القوى الغربية إلى تأمين مصادر مستقرة للبترول، خاصة بعد بروز النفط كعنصر حاسم في الحروب الحديثة والاقتصادات الصناعية المتقدمة. وقد استغلت شركات النفط الكبرى هذا الوضع لتعزيز نفوذها في مناطق الإنتاج الرئيسية، خصوصًا في الشرق الأوسط، من خلال توقيع عقود امتياز طويلة الأمد مع الحكومات المحلية، كانت تضمن لها أرباحًا ضخمة وسيطرة كاملة على العمليات النفطية.

مصطلح "الشقيقات السبع" يشير إلى سبع شركات نفطية سيطرت على صناعة النفط في القرن العشرين، وهي:

- **بريتيش بتروليوم(BP)**
- **رويال داتش شل(Shell)**
- **إسو(التي أصبحت فيما بعد جزءًا منExxonMobil)**
- **تكساس أويل(Texaco)**
- **سوكوني-فاكيوم (التي أصبحت موبيل)**
- **غلف أويل(Gulf Oil)**
- **كاليفورنيا ستاندرد (التي أصبحت شيفرون)[1]**

كانت هذه الشركات تتحكم في أكثر من 85% من احتياطي النفط العالمي خلال خمسينيات القرن الماضي، خصوصًا في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وكانت تمتلك قوة تفاوضية كبيرة أمام الدول المضيفة، وتضع شروط العقود، وتحدد الأسعار العالمية.

[1] محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي ،" جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص.8.

1. شركة النفط الأنجلو-إيرانية → (Anglo-Iranian Oil Company) لاحقًا BP :

- **الجذور والنشأة**

تعود جذور شركة **النفط الأنجلو–إيرانية** إلى عام **1908**، عندما تم اكتشاف النفط في إيران من قبل الجيولوجي البريطاني جورج رينولدز، بتمويل من رجل الأعمال البريطاني ويليام نوكس دارسي .وُلد هذا الاكتشاف نتيجة اتفاقية حصل بموجبها دارسي على امتياز حصري لاستكشاف وإنتاج النفط في معظم الأراضي الإيرانية، مقابل نسبة من الأرباح.

في عام 1909، أُسست الشركة تحت اسم Anglo–Persian Oil Company، لتكون أول شركة تستغل النفط في الشرق الأوسط، وأول شركة أجنبية تنجح في إنتاج النفط بكميات تجارية خارج الولايات المتحدة وروسيا. وبحلول عام 1914، أصبحت الحكومة البريطانية مساهمًا رئيسيًا في الشركة، سعيًا لتأمين إمدادات مستقرة للبحرية الملكية خلال الحرب العالمية الأولى.

- **التطور والتحول:**

طوال النصف الأول من القرن العشرين، تمتعت الشركة بامتيازات واسعة في إيران، واستغلت حقل مصفاة عبادان العملاق، الذي أصبح آنذاك أحد أكبر المصافي في العالم. ومع ذلك، فإن سياسات الشركة أثارت استياءًا شعبيًا واسعًا في إيران، بسبب ضعف العائدات للدولة المضيفة وسوء ظروف العمال المحليين[1].

في عام 1935، غيرت إيران اسمها الرسمي من بلاد فارس إلى "إيران"، مما دفع الشركة لتغيير اسمها إلى .Anglo–Iranian Oil Companyوازدادت التوترات السياسية مع وصول حكومة محمد مصدق سنة 1951، الذي قرر تأميم صناعة النفط الإيرانية، ما أدى إلى أزمة دولية عُرفت بـ "أزمة تأميم النفط"، ومقاطعة دولية قادتها بريطانيا ضد إيران.

[1] أحمد البار، "التطورات في سوق النفط ،" الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986م، ص7

نتيجة لذلك، وفي عام 1954، تم تأسيس كيان جديد باسم British Petroleum Company Ltd (BP)، بعد مفاوضات قادتها القوى الغربية لإعادة هيكلة العلاقة مع إيران. بدأت الشركة منذ ذلك الحين في التوسع عالميًا، خصوصًا في بحر الشمال وأفريقيا.

- **النمو العالمي والتحولات الحديثة:**

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تحولت BP إلى واحدة من عمالقة النفط العالمي، ووسعت عملياتها إلى آسيا، أمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة. استثمرت بشكل كبير في مشاريع الاستكشاف في بحر الشمال وفي مناطق القطب الشمالي.

في تسعينيات القرن الماضي، اندمجت BP مع شركات أمريكية مثل Amoco(شركة النفط الأمريكية) و(ARCO (Atlantic Richfield Company، مما عزز مكانتها كواحدة من أكبر شركات الطاقة في العالم. كما تبنت الشركة استراتيجيات جديدة للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك الرياح والطاقة الشمسية.

- **الأزمات والانتقادات:**

تعرضت BP في السنوات الأخيرة لعدة أزمات، أبرزها كارثة منصة ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon)في خليج المكسيك عام 2010، والتي أدت إلى تسرب نفطي كارثي يُعد من أسوأ الكوارث البيئية في تاريخ صناعة النفط. أدت الحادثة إلى دفع الشركة غرامات ضخمة وتعويضات تجاوزت 60 مليار دولار، بالإضافة إلى فقدان ثقة كبيرة في أسواق المال والرأي العام[1].

[1] فتحي أحمد الخولي "، اقتصاديات النفط" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، 1992 ، ص 63

- **الوضع الحالي:**

تُعرف الشركة اليوم باسم BP plc، وقد أعادت تشكيل هويتها لتصبح أكثر انسجامًا مع التوجهات البيئية، حيث أعلنت عن التزامها بخفض انبعاثات الكربون وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. تُعد BP اليوم واحدة من ما يسمى بـ "الشركات العملاقة للطاقة(Supermajors) "، ولديها وجود في أكثر من 70 دولة، بأكثر من 70 ألف موظف.

2. رويال داتش شل(Royal Dutch Shell)

- **النشأة والتأسيس:**

تعود أصول شركة رويال داتش شل إلى نهاية القرن التاسع عشر، من خلال تأسيس شركتين منفصلتين:

– **Royal Dutch Petroleum Company(الهولندية)**، تأسست عام 1890 لاستخراج النفط من جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حاليًا).

– **Shell Transport and Trading Company(البريطانية)**، تأسست في لندن سنة 1897 على يد عائلة صموئيل، وكانت متخصصة في تجارة النفط الآتي من بحر قزوين.

في عام 1907، اندمجت الشركتان لمواجهة المنافسة الشرسة من شركة ستاندرد أويل الأمريكية، فتم تأسيس رويال داتش شل كشركة مشتركة بهيكل مزدوج (شركة هولندية–بريطانية)، وهيكل إداري موحد[1].

- **التوسع العالمي** :تمكنت شل من فرض وجودها في أسواق متعددة، لا سيما في آسيا وإفريقيا، حيث حصلت على امتيازات حيوية، وشيدت أساطيل من ناقلات النفط ومحطات توزيع الوقود.

[1] حمدي البنبي، "البترول المصري ، تجارب الماضي وآفاق المستقبل، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999، ص13

لعبت الشركة دورًا محوريًا في تطوير صناعة البتروكيماويات، وبنت واحدة من أكبر شبكات المصافي عالميًا.

- **التحولات الكبرى** :خلال القرن العشرين، أصبحت شل أحد أركان "السبع الأخوات" وتحكمت في جزء كبير من الإنتاج العالمي. وبعد أزمة النفط سنة 1973، اتجهت الشركة نحو التنويع الجغرافي، فوسعت عملياتها في بحر الشمال، نيجيريا، والشرق الأقصى.

في أوائل الألفية، أعادت الشركة تنظيم هيكلها المؤسسي وأصبحت تعرف باسم Royal Dutch Shell plc، مع مقر رئيسي في هولندا، ومكاتب رئيسية في لندن.

- **الوضع الحالي** :شل اليوم من أكبر شركات الطاقة عالميًا، ولديها عمليات في أكثر من 70 دولة. تشتهر بتركيزها على الغاز الطبيعي المُسال، وتقوم بجهود حثيثة في مجال التحول الطاقوي والحد من الانبعاثات.

3. ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (Standard Oil of New Jersey) أصبحت Exxon → ExxonMobil →

- **النشأة:**

كانت ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي أحد فروع إمبراطورية جون روكفلر، التي أُسست سنة 1870 وتفككت سنة 1911 بموجب حكم المحكمة العليا الأمريكية بسبب احتكارها لأسواق النفط.

بعد الانفصال، أصبحت شركة "ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي" تعمل تحت اسم Esso، ثم تحولت إلى Exxonسنة 1972[1].

[1] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة ، دار الجامعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى.1988، ص 91.

- **التطور والاندماج:**

Exxon لعبت دورًا حيويًا في تطوير صناعة النفط الأمريكية والدولية. دخلت في شراكات مع شركات أخرى للحصول على امتيازات خارج أمريكا، واستثمرت في تقنيات الحفر والنقل.

في عام 1999، اندمجت Exxon مع منافستها Mobil لتشكيل أكبر شركة نفطية في العالم آنذاك : ExxonMobil، وهي إحدى "العمالقة السبعة الجدد."

- **الوضع الحالي:**

تعتبر ExxonMobil من الشركات الرائدة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات. وتواجه انتقادات بيئية بسبب بطء انتقالها نحو الطاقات المتجددة، لكنها تبنت مؤخرًا مشاريع لاحتجاز الكربون وتقليل البصمة البيئية.

4. ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا → (Socal) أصبحتChevron

- **التأسيس والنمو:**

تأسست شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Socal) سنة 1911 بعد تفكك ستاندرد أويل. كانت تركز على استكشاف النفط في كاليفورنيا، لكن سرعان ما وسعت أعمالها.

في الثلاثينيات، حصلت على امتياز التنقيب في السعودية، وأسست مع شركات أمريكية أخرى شركة أرامكو، التي أصبحت لاحقًا مملوكة بالكامل للدولة السعودية[1].

[1] سمير التنير " ، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم . ماضيا و حاضرا ،" ، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني ، 2008 ، ص102.

- **التوسع والاندماجات:**

في الثمانينيات، اشترت Socalشركة Gulf Oil، ثم غيرت اسمها إلى .Chevronوفي سنة 2001، اندمجت مع شركة Texaco، مما زاد من قوتها التنافسية.

- **الوضع الحالي:**

Chevronتُعد من أكبر شركات الطاقة في العالم، ولديها عمليات في أكثر من 180 دولة. تركز على تطوير موارد النفط والغاز الصخري، إلى جانب استثمارات محدودة في الطاقة المتجددة.

5. ستاندرد أويل أوف نيويورك → (Socony) أصبحت → Mobil ثم اندمجت معExxon

- **النشأة:**

نشأت Sconyبعد تفكك ستاندرد أويل سنة 1911، وكانت تركز على التوزيع والتكرير في نيويورك والولايات الشرقية.

في عام 1931، اندمجت مع شركة Vacuum Oil، وأصبحت تعرف لاحقًا باسم Mobil Oil Corporation.

الدور في الصناعة:

لعبت Mobil دورًا رياديًا في تطوير تقنيات التشحيم والتكرير، وكانت من أوائل الشركات التي طورت محطات الوقود الحديثة في الولايات المتحدة[1].

[1] فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط" ، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، 1992، ص 25.

الاندماج:

في سنة 1999، اندمجت مع Exxonلتشكيل ExxonMobil، مع الحفاظ على اسم Mobil كعلامة تجارية لمنتجات الزيوت والوقود.

6. Gulf Oil (غلف أويل)

- **النشأة والتوسع:**

تأسست Gulf Oil سنة 1901، بعد اكتشاف النفط في سبيندل توب بولاية تكساس، وهو اكتشاف غير مجرى الصناعة الأمريكية.

كانت من أولى الشركات التي أدخلت مفاهيم التسويق الحديث، مثل محطات الوقود ذات العلامة التجارية، وكانت تملك واحدة من أكبر شبكات التكرير والنقل في العالم.

- **التراجع:**

في السبعينيات، بدأت Gulf تواجه مشاكل مالية وإدارية، وواجهت منافسة شرسة. وفي سنة 1985، تم الاستحواذ عليها من قبل Chevron، وانتهى وجودها كشركة مستقلة، لكن علامتها التجارية بقيت مستخدمة في بعض المناطق حول العالم.

7. Texaco تكساس أويل

- **التأسيس والنمو:**

تأسست شركة Texacoسنة 1901 في تكساس. اشتهرت بإنتاج الوقود وزيوت المحركات، وكانت حاضرة بقوة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

تميزت بامتلاكها شبكة توزيع قوية، وسلسلة محطات وقود امتدت من الولايات المتحدة إلى أوروبا[1].

[1] محمد أزهر سعيد السماك، " اقتصاديات النفط والسياسة النفطية . أسس وتطبيقات" ، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1987، ص 63.

- **التحول :**

في عام 2001، اندمجت مع شركة Chevronفي صفقة ضخمة، مما جعل الشركة الناتجة من أقوى كيانات الطاقة في العالم.

المطلب الثاني: بداية التحولات في السوق العالمية

طوال النصف الأول من القرن العشرين، كانت صناعة النفط العالمية خاضعة إلى سيطرة شبه مطلقة من طرف مجموعة الشركات المعروفة باسم "السبع الأخوات". شكلت هذه الشركات تكتلًا احتكاريًا، تهيمن عليه القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وكانت تلك الشركات تتحكم في مجمل مراحل سلسلة القيمة النفطية: من الاستكشاف إلى الإنتاج، ومن التكرير إلى التسويق، مرورًا بالنقل البحري.

غير أن هذه الهيمنة بدأت تعرف تصدعات واضحة منذ أواخر الأربعينيات، لتظهر تدريجيًا تحولات جذرية على مستوى المشهد النفطي الدولي. وقد جاءت هذه التحولات كنتيجة لتغير موازين القوى الجيوسياسية، وصعود الدولة الوطنية، إضافة إلى زيادة الوعي بالثروات الطبيعية في البلدان المنتجة.

أولا: أزمة تأميم النفط الإيراني سنة 1951: الشرارة الأولى

تُعتبر أزمة تأميم النفط في إيران من طرف حكومة محمد مصدق سنة 1951 نقطة محورية في بداية تراجع نفوذ الشركات الأجنبية. فقد أدت هذه الخطوة الجريئة إلى تصعيد سياسي ودبلوماسي خطير بين إيران وبريطانيا، وتمثل في محاولة طرد شركة Anglo-Iranian Oil Company من البلاد، والتي كانت تسيطر على معظم إنتاج النفط الإيراني[1].

[1] انتوني سامبيسوف، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى و العالم الذي صنعته، تربصة سامي هاشم،بنَوت، 13

ورغم أن العملية أُجهضت لاحقًا بتدخل بريطاني–أمريكي أدى إلى إسقاط حكومة مصدق في انقلاب 1953، فإن الرسالة كانت واضحة: الدول المنتجة بدأت ترفض التبعية المطلقة للشركات الأجنبية وتسعى لاستعادة سيادتها على مواردها الطبيعية.

ثانيا: ظهور منظمة "أوبك" سنة 1960: بداية التكتل المنتج

شهد العام 1960 تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) كرد فعل مباشر على السياسات التي اتبعتها الشركات الغربية في تحديد أسعار النفط دون الرجوع للدول المنتجة. وقد اجتمعت خمس دول (السعودية، العراق، إيران، الكويت، وفنزويلا) لتشكيل تكتل يهدف إلى الدفاع عن مصالحها، وضمان دخل عادل من صادرات النفط.

ورغم أن أوبك في بدايتها لم تكن تملك تأثيرًا كبيرًا، إلا أنها مثلت خطوة أولى في تنظيم مواقف الدول المنتجة. ومع مرور الوقت، أصبحت أوبك أداة فعالة في فرض شروط جديدة على الشركات العالمية، ومهدت الطريق أمام عمليات التأميم التي ستتوالى في العقود اللاحقة.

ثالثا: حرب 1973 النفطية: لحظة الانقلاب الكبير

تُعد حرب أكتوبر 1973 وما تلاها من قرار الدول العربية المصدرة للنفط بفرض حظر على تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل (خاصة الولايات المتحدة وهولندا)، نقطة فاصلة في تاريخ السوق النفطية[1].

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة ابعنسيات و تأثنّها في العلبقات الدولية، دار مؤسسة رسلبف للطباعة و النشر و التوزيع، دمشقن سوريا، ص 20

فقد أدى هذا الحظر إلى ارتفاع صاروخي في أسعار النفط، حيث تضاعف السعر أربع مرات في أقل من سنة، وهو ما شكل صدمة اقتصادية هائلة للدول الغربية، وأظهر لأول مرة قدرة الدول المنتجة على التحكم في السوق.

النتائج المباشرة لهذا الحدث كانت:

- بداية التفكير الاستراتيجي في أمن الطاقة لدى الدول المستهلكة.
- اندفاع هذه الدول نحو تنويع مصادر الطاقة، وتخزين الاحتياطي الاستراتيجي.
- تعزيز مكانة أوبك كفاعل أساسي في ضبط السوق[1].

رابعا: التأميمات الكبرى في السبعينات: نهاية السيطرة الأجنبية

خلال عقد السبعينيات، شهدت العديد من الدول المنتجة موجة من التأميمات. وقد بدأت هذه الحركات بتجريد الشركات الأجنبية من حقوقها الحصرية، ومن ثم السيطرة الكاملة على الموارد والمنشآت. من بين أبرز الأمثلة:

- الجزائر قامت بتأميم ممتلكات الشركات الفرنسية سنة 1971.
- العراق أمم شركة (IPC (Iraq Petroleum Company تدريجيًا، حتى سيطر بالكامل سنة 1972.
- ليبيا واصلت تقليص دور الشركات الغربية منذ صعود القذافي إلى الحكم.
- إيران وفنزويلا أعادتا هيكلة علاقاتهما مع الشركات وفق عقود خدمة جديدة تمنح سيادة وطنية على الموارد[1].

[1] محمد بن عبد الله الحارثي، موسوعة النفط والحدود في دول الخليج، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ج1، 2022، ص 67.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تراجع كبير في نفوذ الشركات الغربية، وتحول تدريجي في هيكل السوق العالمي من الاحتكار إلى التنافس المفتوح بين الدول والشركات.

خامسا: ظهور الشركات الوطنية: فاعل جديد في السوق

مع استرجاع السيادة على الموارد، أنشأت الدول المنتجة شركات وطنية لإدارة قطاع النفط، مثل:

- سوناطراك في الجزائر
- أرامكو (ثم شركة النفط السعودية الوطنية)
- نفط إيران الوطنية(NIOC)
- PDVSA في فنزويلا

ومع حلول الثمانينات، أصبحت هذه الشركات تنتج أكثر من نصف النفط العالمي، ما يعني تحولًا حقيقيًا في موازين القوى: من سيطرة شركات أجنبية إلى قيادة دولية من طرف المنتجين[2].

من الإحتكار إلى التعددية:

يمكن القول إن بداية التحولات في السوق العالمية للنفط لم تكن مفاجئة أو آنية، بل نتاج سلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية عبر مراحل. منذ الخمسينات حتى الثمانينات، عرفت الصناعة النفطية انفكاكًا تدريجيًا عن الهيمنة الغربية التقليدية، ليحل محلها نمط جديد قائم على الشراكة، السيادة، والتفاوض بين المنتجين والمستهلكين.

[1]محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 25.

[2]مشدن وهيبة ،أثر تغير أسعار البترول على الإقتصاد العربي، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2005 ، ص75.

وقد ساعد هذا التحول في بروز قوى جديدة في السوق العالمية، وتغيير التوازنات الاستراتيجية التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

المبحث الثاني: دور الشركات النفطية في الإستثمار

تلعب الشركات النفطية، وخصوصًا الكبرى منها، دورًا محوريًا في تحريك عجلة الاستثمار العالمي، ليس فقط من خلال استخراج الموارد الطبيعية، بل عبر مساهماتها المباشرة في الاقتصاد العالمي والبُنى التحتية والبحث العلمي. فهذه الشركات تضخّ سنويًا مليارات الدولارات في مشاريع استكشاف وإنتاج النفط والغاز، إلى جانب استثماراتها المتزايدة في الصناعات التكميلية مثل التكرير والبتروكيماويات والطاقة المتجددة. وتُعد قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل، عاملاً حاسمًا في تطوير الاقتصادات الوطنية للدول المضيفة. كما أصبحت هذه الشركات، في ظل التحديات البيئية الراهنة، مطالبة بلعب أدوار جديدة تتجاوز الربح، نحو تعزيز التنمية المستدامة، وتكريس ممارسات مسؤولة اجتماعياً وبيئيًا. وبالتالي، فإن دراسة دور الشركات النفطية في الاستثمار تفتح المجال لفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين القطاع الخاص العالمي والدول المنتجة للطاقة، ومدى توازن المنافع والمخاطر في هذه الشراكات الاستراتيجية[1].

المطلب الأول: دور الشركات النفطية في الاستثمار المباشر في قطاع الاستكشاف والإنتاج

يُعد الاستثمار المباشر في قطاع النفط والغاز من أبرز المجالات التي تنشط فيها الشركات النفطية الكبرى، حيث تكرّس هذه الأخيرة رؤوس أموال ضخمة، وتقنيات متقدمة، وكفاءات بشرية عالية من أجل تطوير مشاريع التنقيب والإنتاج في مختلف أنحاء العالم. وتحتل هذه الاستثمارات موقعًا محوريًا في الدورة

[1] محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، كتب رياض الريس، بيروت، 2007، ص 29.

الاقتصادية للنفط، إذ تُمثّل المرحلة الأولى من سلسلة القيمة التي تنطلق من باطن الأرض لتصل إلى المستهلك النهائي. ومن خلال شراكات طويلة الأمد مع الدول المنتجة، تلعب هذه الشركات دورًا رئيسيًا في تأمين الإمدادات العالمية من الطاقة، مع تحقيق مكاسب استراتيجية وتجارية هائلة.

أولا: الاستثمارات في التنقيب (Exploration)

تعتبر مرحلة التنقيب عن النفط والغاز أكثر المراحل تكلفة ومخاطرة في سلسلة الإنتاج. وهي المرحلة التي تقوم فيها الشركات النفطية، باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا الجيوفيزيائية، بتحديد مواقع محتملة لتراكمات الهيدروكربونات. وقد تطورت هذه العمليات بفضل الاستثمار الكثيف في تقنيات التصوير الزلزالي الثلاثي الأبعاد، والمسح المغناطيسي والجاذبي، الأمر الذي أتاح للشركات الكبرى مثل ExxonMobil، TotalEnergiesو Shellاكتشاف احتياطيات هائلة في مناطق صعبة الوصول، مثل أعماق البحار والمناطق القطبية.

تُموّل الشركات الأجنبية هذه العمليات بمليارات الدولارات سنويًا، حتى في غياب ضمانات مؤكدة للنجاح، وهو ما يجعلها تتحمل القسم الأكبر من المخاطر الجيولوجية والمالية. في المقابل، تحصل هذه الشركات على امتيازات استغلال طويلة الأمد أو حصة من الإنتاج المستقبلي.

من أبرز الأمثلة على هذه الاستثمارات، مشروع شركة Eniالإيطالية في اكتشاف حقل "ظهر" العملاق في مصر، والذي اعتُبر أكبر اكتشاف للغاز في البحر الأبيض المتوسط، وتم بفضل استثمارات أولية تجاوزت 10 مليارات دولار في مرحلة التنقيب والتطوير[1].

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 74

ثانيا: الاستثمار في الحفر والإنتاج

بعد اكتشاف الحقول، تبدأ المرحلة الثانية المتمثلة في الحفر التطويري وبناء منشآت الإنتاج. وهي مرحلة تتطلب استثمارات ضخمة في معدات الحفر، منصات الإنتاج (خاصة البحرية)، أنظمة جمع ونقل النفط، بالإضافة إلى تقنيات التحكم في الإنتاج. الشركات النفطية الكبرى تتميز في هذا المجال بقدرتها على إدارة مشاريع معقدة متعددة الجنسيات، تشمل آلاف العمال والمهندسين، وتمتد لسنوات.

مثلًا، قامت شركة Chevronبإنشاء مجمع إنتاج بحري ضخم في مشروع "Tengiz" في كازاخستان، وهو من أضخم الاستثمارات في العالم، وبلغت كلفته أكثر من 37 مليار دولار. ويُظهر هذا المشروع كيف يمكن للشركات الأجنبية أن تُحدث طفرة اقتصادية في البلدان التي تنشط فيها، من خلال خلق وظائف محلية، وبناء منشآت دائمة، وتحفيز النمو الصناعي.

وتختلف نماذج العقود التي تستثمر بها هذه الشركات، منها:

عقود الامتياز :(Concessions)تمنح الشركة حقوقًا حصرية للتنقيب والإنتاج، غالبًا في فترات طويلة.

عقود تقاسم الإنتاج :(PSCs) تشترك الدولة مع الشركة في تكاليف الإنتاج والأرباح.

عقود الخدمة الفنية :تُقدّم الشركة خدمات فنية مقابل أجر محدد دون ملكية في النفط المنتج.

كل نموذج يعكس توازن القوى بين الدولة والشركة، ويُحدد حجم العائدات والمخاطر المتبادلة[1].

رابعًا: نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية

[1] الكسندر بريماكوف، النفط شرق الأوسط والاحتكارات الدولية، تر بسام خليل، بيروت، ص 43.

من بين أهم المساهمات غير المالية التي تقدّمها الشركات الأجنبية، دورها في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية المتقدمة. وتستثمر هذه الشركات باستمرار في البحث والتطوير، وتقوم بتطبيق تقنيات متقدمة في مجالات:

- الحفر الأفقي والمتعدد الاتجاهات.
- التحفيز الهيدروليكي.
- إدارة الخزانات الذكية والرقمنة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالإنتاج.

وتنعكس هذه التكنولوجيا على الدول المضيفة من خلال:

- تدريب المهندسين والفنيين المحليين.
- إنشاء مراكز للبحث العلمي المشترك.
- تطوير برامج جامعية متخصصة في الطاقة.

لكن هذا النقل لا يكون دائمًا سهلًا أو فعالًا، إذ تعاني بعض الدول من ضعف في قدرة الاستيعاب المؤسسي والتكويني، أو من قيود تفرضها الشركات على نقل المعرفة لحماية أسرارها التقنية[1].

رابعا: أثر هذه الاستثمارات على الاقتصادات الوطنية

يترك الاستثمار الأجنبي في مجال التنقيب والإنتاج أثرًا بالغًا على اقتصادات الدول المضيفة. فمن جهة، يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إدخال العملة الصعبة، ورفع قيمة الصادرات. ومن

[1] فريد النجار، إدار ة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر.2006، ص 102.

جهة أخرى، يؤدي إلى خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الإنشاء، الخدمات، النقل، التموين، إلخ.

كما أن هذه الاستثمارات تُسهم في تكوين قاعدة صناعية مرافقة، وتطوير البنية التحتية الوطنية، مثل الموانئ، الطرق، محطات المعالجة، وغيرها[1].

مع ذلك، تختلف هذه الآثار بحسب السياسات التي تعتمدها الدول في إدارة العلاقة مع الشركات الأجنبية. ففي دول مثل النرويج وقطر، استطاعت الحكومات فرض شروط صارمة في العقود، ومطالبة الشركات بإنشاء شراكات مع شركات وطنية، أو الاستثمار في التصنيع المحلي، مما خلق اقتصادًا متنوعًا ومتينًا. في المقابل، واجهت دول مثل نيجيريا وفنزويلا صعوبات في الاستفادة المثلى، بسبب الفساد، وضعف الحوكمة، أو عدم الاستقرار السياسي[2].

المطلب الثاني: دور الشركات النفطية في الاستثمار في الصناعات التكميلية والتنمية المستدامة

في العقود الأخيرة، لم يعد دور الشركات النفطية يقتصر فقط على مراحل التنقيب والإنتاج، بل امتد إلى ما يُعرف بالصناعات التكميلية التي تشمل التكرير، البتروكيماويات، النقل، التسويق، وتطوير الطاقات البديلة. كما أصبحت هذه الشركات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالانخراط في مسارات التنمية المستدامة، سواء من خلال مشاريع ذات أثر اجتماعي مباشر أو عبر التكيف مع المتطلبات البيئية العالمية. وتلعب الشركات الكبرى مثل BP، Shell، TotalEnergies، و ExxonMobilدورًا محوريًا

[1] فريد النجار، المرجع السابق،ص 103.
[2] المرجع نفسه، ص 104.

في هذا المجال، من خلال ضخ استثمارات ضخمة تتماشى مع التغيرات التكنولوجية والبيئية والسياسية التي يعرفها العالم اليوم[1].

أولا: الاستثمار في التكرير والبتروكيماويات

تُعتبر الصناعات التكريرية والبتروكيماوية من أهم المجالات التي تركز عليها الشركات النفطية الكبرى بعد استخراج الخام، بهدف رفع القيمة المضافة وتعزيز سلاسل التوريد. فالتكرير يمكّن من تحويل النفط الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك مثل الوقود، الديزل، الكيروسين، بينما تُستخدم البتروكيماويات في صناعة البلاستيك، الأسمدة، الأدوية، والألياف الصناعية.

وقد استثمرت الشركات النفطية في بناء مصافي ضخمة في مناطق مختلفة من العالم، مثل:

مصفاة الجبيل في السعودية التي تملكها "أرامكو" بشراكة مع."TotalEnergies"

مشروع "رابيد RAPID "في ماليزيا بقيادة شركة "Petronas" بالشراكة مع."Saudi Aramco"

مصفاة "Jamnagar" في الهند التي تُعتبر من الأكبر عالميًا، وتديرها شركة "Reliance" بالتعاون مع عدة شركات أجنبية.

هذه المشاريع تخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، وتُسهم في تطوير الصناعات المحلية، كما تقلل من اعتماد الدول المنتجة على تصدير النفط الخام، الذي يُعد أقل ربحًا من المنتجات المكررة.

[1] روبرات سيلتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوي العالمية، تر محمد فتحي خضر، موسسة هندوي لتعليم والثقافة، مصر، 2016، ص 19.

ثانيا: الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية

تُدرك الشركات النفطية أن سلسلة القيمة لا تكتمل دون وجود بنية تحتية متينة تضمن نقل وتوزيع وتخزين المنتجات النفطية بشكل آمن وفعال. ولهذا، تقوم هذه الشركات بضخ استثمارات ضخمة في:

- أنابيب نقل النفط والغاز مثل مشروع "Trans-Saharan" الذي تسهم فيه شركات أوروبية وأفريقية.
- محطات التصدير وموانئ النفط مثل مشاريع "ميناء الفجيرة" في الإمارات، أو "ميناء تانجيه المتوسط" في المغرب.
- خزانات استراتيجية ومراكز توزيع في دول الاستهلاك الكبرى.

تُساهم هذه المشاريع في تحسين الأمن الطاقوي، وتسهل حركة التبادل التجاري، وتُتيح للدول النامية الاستفادة من خدمات لوجستية عالمية كانت في السابق حكراً على الدول الصناعية[1].

ثالثا: الاستثمار في الطاقات البديلة والانتقال الطاقوي

تواجه شركات النفط ضغوطًا متزايدة من المجتمع الدولي والمؤسسات البيئية من أجل تقليل انبعاثات الكربون، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. في هذا السياق، بدأت الشركات الكبرى بالتحول نحو مشاريع الطاقة النظيفة، وهو ما يُعرف بـ الانتقال الطاقوي[2].(Energy Transition)

أمثلة من الواقع:

[1] عبد الله الطريقي، صخور النفط ورمال السياسة، دار الشروق، الرياض، 1995، ص 112.
[2] سعيد عبد الله، النفط والعلاقات الدولية، دار الفكر، بيروت، 2016 ، ص 222.

- BP وضعت خطة للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، وتستثمر في مشاريع الرياح البحرية في المملكة المتحدة[1].

- TotalEnergies أنشأت قسمًا كاملاً للطاقة الشمسية، ولها مشاريع ضخمة في الهند والشرق الأوسط.

- Shell تعمل على مشاريع للهيدروجين الأخضر في أوروبا، وتستثمر في التنقل الكهربائي.

هذا التحول لم يعد اختيارًا، بل أصبح ضرورة تجارية واستراتيجية لضمان البقاء في السوق العالمي، والتكيف مع التشريعات البيئية التي أصبحت أكثر صرامة.

رابعا: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تلعب الشركات النفطية دورًا متزايدًا في تمويل وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تنشط فيها، سواء كجزء من اتفاقيات الشراكة مع الحكومات، أو استجابة لضغوط المجتمعات المدنية.

أشكال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

-**الاستثمار في التعليم والتكوين** :بناء مدارس، إنشاء معاهد تقنية، دعم البحث الجامعي مثال: شراكة Shell مع جامعات نيجيريا.

- **دعم البنية الصحية** :بناء مستشفيات، توفير العلاجات، مكافحة الأوبئة.

- **الاستدامة البيئية** :تنظيف مواقع الإنتاج، حماية التنوع البيولوجي، تمويل برامج الغابات والطاقة الخضراء[1].

[1] حسين عبد الله، إتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الاكاديمية، مصر.2012، ص 55.

رغم هذا، تتعرض الشركات النفطية أيضًا للنقد فيما يتعلق بظاهرة "غسل الصورة البيئية" أو ما يُعرف بـ Greenwashing، أي الترويج لصورة بيئية زائفة دون تغيير فعلي في الممارسات.

لتجاوز هذه الإشكالية، أصبح لزامًا على الحكومات أن تفرض التزامات بيئية واضحة ضمن عقود الشراكة، وتُشرك المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ برامج التنمية.

سادسًا: تقييم شامل للأثر الاستثماري في الصناعات التكميلية

عند تقييم الدور الاستثماري للشركات النفطية في هذه المجالات، يمكن تسجيل عدة نتائج إيجابية:

- خلق فرص تنمية مستدامة على المدى الطويل.
- تحسين موقع الدول المنتجة في سلاسل القيمة العالمية.
- تقليص تبعية الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعار النفط الخام.

لكن تبقى النجاعة رهينة بـ:

- جودة التفاوض الحكومي.
- وضوح الرؤية الاستراتيجية الوطنية للطاقة.
- كفاءة الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للاستثمار[2].

[1]علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز الدارسات والوحدة العربية، لبنان.1991، ص 61.

[2]هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان .2006، ص 24.

الفصل الثالث

تأثير الشركات النفطية الأجنبية على الاقتصاد العربي والتحديات المستقبلية

المبحث الأول: منافع التعاون بين الشركات الأجنبية والدول العربية والصعوبات التي واجهتها

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في حجم التعاون بين الاقتصادات العربية والشركات الأجنبية، خاصةً في مجالات الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات. ورغم الجدل المستمر حول مدى تأثير هذا التعاون على الاستقلال الاقتصادي، فإن هناك منافع عديدة تعود على الدول العربية من خلال هذا الانخراط المنظم. ففي ظل التحديات الاقتصادية العالمية، باتت الشراكات الخارجية إحدى الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية وتعزيز النمو، شريطة أن تُدار بحكمة تراعي المصلحة الوطنية[1].

المطلب الأول: منافع التعاون بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول العربية

يُعتبر التعاون مع الشركات الأجنبية من المنافع الاقتصادية وهو محفزًا رئيسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إلى الدول العربية. هذه الاستثمارات توفر رؤوس أموال ضخمة لا تستطيع العديد من الدول العربية تعبئتها من مواردها الذاتية. وغالبًا ما تُوجه هذه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية مثل النفط والغاز، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والاتصالات، ما يؤدي إلى تحفيز عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي[2].

من ناحية أخرى، توفر الشركات الأجنبية فرصًا كبيرة لتوظيف العمالة المحلية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يسهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة. وتحرص بعض الشركات متعددة الجنسيات على تطوير مهارات القوى العاملة من خلال برامج تدريب وتأهيل، ما يؤدي إلى نقل الخبرات وزيادة الكفاءة الإنتاجية داخل الدولة.

---

[1] سامي عبد الله، النفط والسياسة في الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، 2010، بيروت، ص 156

[2] كرازدي، إسماعيل، وابن عرعور، عبد الجبار. "الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية: دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ."*الناقد للدراسات السياسية*، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 251.

كما أن هذه الشركات تُدخل نظمًا حديثة في الإدارة والرقابة المالية والتسويق، مما يساعد في تطوير البيئة المؤسسية وتحفيز الشركات المحلية على رفع معاييرها التنافسية.

أيضًا، فإن دخول هذه الشركات يؤدي إلى زيادة إيرادات الضرائب والرسوم الحكومية، ويعزز من قدرة الدولة على تمويل مشاريع تنموية في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل

ومن المنافع التقنية والمعرفية والثقافية التي تحققها الدول العربية من التعاون مع الشركات الأجنبية هو نقل التكنولوجيا والمعرفة .فهذه الشركات غالبًا ما تمتلك تقنيات حديثة لا تتوفر لدى الشركات المحلية، وعند دخولها السوق العربي، تُسهم في نشر هذه التكنولوجيا وتحديث أساليب الإنتاج، خاصة في القطاعات التقنية المتقدمة كالطاقة المتجددة، والبرمجيات، والذكاء الاصطناعي[1].

علاوة على ذلك، يتيح التعاون مع هذه الشركات فرصًا لتبادل الخبرات والمعارف، سواء من خلال التدريب المباشر أو من خلال التفاعل اليومي بين الفرق المحلية والأجنبية. هذا النوع من التفاعل يعزز "التعلم المؤسسي" ويرفع من جاهزية الشركات المحلية لتبني الابتكار.

كما يسهم التفاعل مع الشركات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر في المسؤولية المجتمعية، سواء من خلال دعم المبادرات التعليمية والصحية أو عبر تمويل برامج البيئة وريادة الأعمال، ما يخلق أثراً مستدامًا في المجتمع المحلي[2].

وفي السياق الأوسع، ينعكس هذا التعاون على تحسين صورة الدول العربية في العالم، ويعزز من اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، ما يفتح المجال أمام المزيد من الفرص

[1]سامي عبد الله، المرجع السابق، ص 59.
[2]كرازدي، إسماعيل، وابن عرعور، عبد الجبار، المرجع السابق،ص 252.

السياسية والاستراتيجية، بما في ذلك تقوية العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.

رغم التحديات المرتبطة بالتعاون مع الشركات الأجنبية، ومنها المخاوف من التبعية الاقتصادية أو المنافسة غير المتكافئة مع الشركات المحلية، فإن المنافع الاقتصادية، التقنية، والثقافية التي يمكن أن تجنيها الاقتصادات العربية من هذا التعاون كبيرة ومهمة. ويتطلب الأمر صياغة سياسات ذكية لتنظيم هذا التعاون بما يخدم المصالح الوطنية، ويضمن التوازن بين جذب الاستثمار وتعزيز التنمية المحلية المستدامة[1].

المطلب الثاني: صعوبات التعاون بين الشركات الأجنبية والدول العربية

رغم المنافع المتعددة التي يمكن أن تجنيها الدول العربية من التعاون مع الشركات الأجنبية، إلا أن هذا التعاون لا يخلو من صعوبات وتحديات تعوق تحقيق الفائدة القصوى منه. ففي كثير من الأحيان، تنشأ هذه الصعوبات نتيجة التفاوت في الخبرات، واختلاف المصالح، وعدم التكافؤ في القدرات التفاوضية، إلى جانب غياب الأطر القانونية أو التنظيمية الفاعلة. كما يواجه الاقتصاد العربي، في تعامله مع الشركات الأجنبية، صعوبات تتعلق بالسيادة، والحفاظ على الهوية الثقافية، وتفادي الهيمنة الاقتصادية. وفي هذا السياق، سنتناول أبرز الصعوبات الاقتصادية والتنظيمية من جهة، والثقافية والسيادية من جهة أخرى[2].

من الصعوبات الاقتصادية والتنظيمية التي واجهت الدول العربية هي ضعف البيئة الاستثمارية في بعض الدول العربية، حيث تُعاني العديد من الدول العربية من خلل في بيئة الأعمال، مثل البيروقراطية المفرطة، والفساد الإداري، وعدم استقرار القوانين الاقتصادية. هذه العوامل تُنفر الشركات الأجنبية أو تدفعها إلى فرض شروط صارمة، ما يضعف القدرة

[1] خيتاوي، محمد .الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية .دار رسلان، 2010، ص 365.
[2] كرازدي، إسماعيل، وابن عرعور، عبد الجبار، المرجع السابق، ص 259.

التفاوضية للجانب العربي ويقلل من المنافع المشتركة[1]، بالإضافة الى الاعتماد المفرط على رأس المال الأجنبي والذي يؤدي إلى تراجع دور الاستثمار الوطني، مما يُهدد بتقويض القدرات الإنتاجية المحلية، ويجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار العملات أو انسحاب المستثمرين في أوقات الأزمات، استنزاف الأرباح إلى الخارج (هروب رؤوس الأموال) غالبًا ما تقوم الشركات الأجنبية بتحويل جزء كبير من أرباحها إلى مقارها الرئيسية في الخارج، دون إعادة استثمار حقيقي في الاقتصاد المحلي، مما يحدّ من الأثر التنموي الفعلي لتواجدها في المنطقة العربية، تقييد نقل التكنولوجيا والمعرفة رغم التوقعات المرتفعة لنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى السوق المحلي، فإن كثيرًا من هذه الشركات تفضل الاحتفاظ بتقنياتها المتقدمة وتقوم بتوظيفها دون نقل حقيقي للمعرفة. وهو ما يُبقي الاقتصاد العربي في وضع التابع التقني، ويحول دون بناء قاعدة معرفية وطنية[2].

ضعف القدرات التفاوضية للدول العربية تفتقر بعض الدول العربية إلى الكوادر المؤهلة في التفاوض على عقود عادلة ومتوازنة مع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى اتفاقيات طويلة الأجل غير منصفة، تُقيّد السيادة الاقتصادية وتمنح امتيازات مبالغًا فيها للشركات متعددة الجنسيات، تؤدي كثرة التعديلات في القوانين التجارية أو تضاربها إلى حالة من عدم اليقين القانوني، تجعل الشركات الأجنبية تُحجم عن المخاطرة أو تسعى للحصول على مزيد من الضمانات المفرطة، الأمر الذي يُضعف قدرة الدول العربية على التحكم في شروط التعاون.

أما الصعوبات الثقافية والسيادية فتتمثل في التهديد الثقافي والهوية الوطنية تُثير الشركات الأجنبية، لا سيما تلك التي تعمل في مجالات الإعلام أو الاستهلاك الثقافي، مخاوف من تآكل الهوية الثقافية بسبب فرض أنماط غربية في السلوك والعمل والتفكير، مما يؤثر على

[1] عبد المجيد العاني، أسامة. "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسية ."*شؤون عربية*، العدد 108، ديسمبر 2001، ص 9.

[2] عبد الله، إسماعيل صبري .*العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية* .مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.ص 19.

التركيبة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية، بالإضافة الى الهيمنة الاقتصادية والتبعية السياسية حيث ترتبط الشركات متعددة الجنسيات أحيانًا بسياسات دولها الأم، ما يجعل تدخلها في الاقتصاد المحلي وسيلة غير مباشرة للتأثير السياسي. وهذا يُهدد السيادة الوطنية، ويجعل القرارات الاقتصادية عرضة للضغوط الخارجية، خصوصًا في الدول الصغيرة أو التي تمر بأزمات سياسية[1] وغياب التوازن في العلاقات التعاقدية، وغالبًا ما تميل العقود بين الشركات الأجنبية والدول العربية لصالح الطرف الأقوى اقتصاديًا وتقنيًا، مما يؤدي إلى حالة من التبعية المزمنة. وهذا التفاوت قد يمنع الدول العربية من تعديل الشروط لاحقًا حتى لو تغيرت الظروف الاقتصادية أو السياسية[2]. التأثير على القيم وسلوك العمل المحلي يؤدي إدخال نماذج غربية في الإدارة وسلوك العمل إلى صراع في القيم داخل بيئة العمل العربية، ما بين الانضباط والتقاليد المحلية. وقد يُنتج ذلك حالة من عدم الانسجام بين الموظفين المحليين والمديرين الأجانب، مما يضعف الإنتاجية ويزيد من معدلات الدوران الوظيفي. الاحتكار والضغط على الشركات المحلية تملك الشركات الأجنبية قدرات مالية وتسويقية ضخمة تجعلها تهيمن على السوق بسهولة، مما يؤدي إلى إقصاء الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة. هذا النوع من الاحتكار يؤدي إلى إضعاف البنية الاقتصادية الوطنية ويحول دون تطورها.التدخل في السياسات الاجتماعية والاقتصادية تُمارس بعض الشركات الأجنبية نفوذًا مباشرًا أو غير مباشر في تحديد أولويات الدولة المضيفة، خاصة عندما تُمنح امتيازات خاصة أو تشارك في مشاريع استراتيجية كالبنية التحتية أو الطاقة. هذا النفوذ قد يتضارب مع أولويات التنمية الوطنية، ويُعيق استقلال القرار الداخلي[3].

إن التعاون مع الشركات الأجنبية يمكن أن يكون عاملًا محفزًا للتنمية إذا ما تم في إطار من التوازن والمصالح المشتركة. لكن في ظل غياب سياسات وطنية صارمة وآليات تفاوض

[1] الزعبي، بشير. "الاقتصاديات العربية وتحديات العولمة ."*مائدة مستديرة*، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 1999.ص 73.
[2] عبد الله، إسماعيل صبري، المرجع السابق، ص 21.
[3] الزعبي بشير. المرجع السابق، ص 75.

مدروسة، تتحول هذه العلاقة إلى عبء على الاقتصاد والسيادة والثقافة. ولتفادي هذه الصعوبات، على الدول العربية العمل على تطوير البيئة القانونية والمؤسساتية، وتعزيز قدراتها التفاوضية، وتمكين القطاع المحلي، بما يضمن تحقيق استفادة حقيقية من هذا التعاون دون المساس بالسيادة الوطنية أو الهوية الثقافية[1].

المبحث الثاني: التحديات المستقبلية والانتقال للطاقة المتجددة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في سياسات الطاقة، يتمثل في التوجه المتزايد نحو مصادر الطاقة المتجددة، كالشمس والرياح والطاقة الكهرومائية، وذلك كبديل للوقود الأحفوري الملوث للبيئة. وقد فرض هذا التحول نفسه نتيجة لتزايد المخاوف البيئية، وتقلبات أسعار النفط، وضرورة تحقيق أمن طاقي مستدام. وتأتي الدول العربية في موقع استراتيجي هام ضمن هذا السياق، سواء كمنتجين تقليديين للنفط، أو كدول ذات إمكانات هائلة في إنتاج الطاقة النظيفة. وسنقسم هذا الموضوع إلى مطلبين: الأول يتناول أهم التوجهات المستقبلية للطاقة المتجددة عالميًا وعربيًا، والثاني يناقش فرص وتحديات الانتقال إلى الطاقة المتجددة في العالم العربي[2].

المطلب الأول: التحديات المستقبلية للطاقة المتجددة عالميًا وعربيًا

1. التحديات العالمية

تشير التوجهات المستقبلية إلى أن الطاقة المتجددة أصبحت خيارًا استراتيجيًا في السياسة الطاقوية العالمية. فقد بدأت العديد من الدول، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة، بتبني خطط وطنية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات الكربون، وفق أهداف "اتفاق باريس للمناخ."

[1] الشاذلي، خلاف خلف .آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة .*شؤون عربية*، العدد 105، مارس 2001 ، ص 44.
[2] السعدون، حامد. "تحديات الاستثمار التي تؤثر على صناعة النفط والغاز ."*مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)*، 22 أغسطس 2022، ص 15.

تشمل هذه التوجهات التوسع في مشاريع الطاقة الشمسية، وبناء مزارع رياح بحرية وداخلية، وتشجيع البحث العلمي في مجالات التخزين الطاقي والبطاريات الذكية. كما تنشط المؤسسات المالية العالمية في تمويل هذه المشاريع، مما يُسرّع من وتيرة الانتقال الطاقي. يُتوقع أن تشكل الطاقة المتجددة أكثر من 50% من إجمالي إنتاج الطاقة العالمي بحلول عام 2050، وفق تقارير وكالة الطاقة الدولية.

2. التحديات في الدول العربية

تتسارع في بعض الدول العربية، خصوصًا في الخليج العربي، وتيرة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. فالمملكة العربية السعودية أطلقت "مبادرة السعودية الخضراء" و"رؤية 2030" التي تتضمن مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية والرياح، مثل مشروع "نيوم". كما تسعى الإمارات لأن تكون مركزًا عالميًا للطاقة النظيفة عبر مشاريع "مصدر" و"مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية."

أما في المغرب، فقد أصبحت محطة "نور" للطاقة الشمسية أحد أكبر المشاريع في العالم، ما يجعل المغرب من أوائل الدول العربية التي قطعت خطوات فعلية نحو تنويع مصادر الطاقة. كما تبذل مصر جهودًا متزايدة عبر مشاريع مثل "بنبان" في أسوان.

لكن التفاوت بين الدول العربية لا يزال كبيرًا، حيث تتأخر بعض الدول بسبب ضعف البنية التحتية، أو الأزمات السياسية والاقتصادية، ما يؤخر إدماج الطاقة المتجددة في شبكاتها الوطنية[1].

[1] الزيتوني، الطاهر، المرجع السابق، ص 12، 16 .

المطلب الثاني: فرص الانتقال إلى الطاقة المتجددة في العالم العربي

1. الفرص المتاحة

يمتلك العالم العربي مقومات طبيعية هائلة تمكّنه من أن يصبح رائدًا عالميًا في إنتاج الطاقة المتجددة. فمن حيث الإشعاع الشمسي، تتمتع أغلب دول المنطقة بمعدل إشعاع من الأعلى عالميًا، مما يجعلها مثالية لتوليد الطاقة الشمسية. كما أن بعض الدول، مثل المغرب وموريتانيا والسعودية، لديها إمكانات كبيرة لاستغلال طاقة الرياح.

تفتح الطاقة المتجددة آفاقًا جديدة للتنمية الاقتصادية، مثل خلق فرص عمل جديدة، وتطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة، وتنشيط قطاعات النقل والصناعة والبحث العلمي. كما أنها تمكّن من تحقيق أمن طاقي أكبر، وتقليل الاعتماد على الواردات أو على صادرات النفط فقط، مما يُعزز من استقرار الاقتصادات العربية في المدى البعيد[1].

علاوة على ذلك، تُعتبر مشاريع الطاقة المتجددة فرصة لتعاون عربي–عربي في مجالات التكنولوجيا والربط الكهربائي العابر للحدود، مما يعزز من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

2. التحديات القائمة

رغم ما سبق، إلا أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يواجه عدة تحديات في العالم العربي. من أهمها ضعف التمويل والاستثمار المحلي، حيث تتطلب هذه المشاريع رؤوس أموال ضخمة وبنية تحتية متطورة، لا تتوفر في كثير من الدول العربية، خاصة تلك التي تعاني من النزاعات أو الأزمات الاقتصادية[2].

[1]بن جمعة، فهد محمد. "النفط.. وتحديات التغير المناخي ."جريدة الرياض، 1 يونيو 2021، ص 11.
[2]حموشان، حمزة ،*تحدي الرأسمالية الخضراء* .دار الساقي،مصر، 2020، ص 55.

من جهة أخرى، لا تزال هناك عوائق تشريعية وإدارية تعيق الاستثمار في هذا القطاع، مثل غياب قوانين واضحة للطاقة النظيفة، أو احتكار الدولة لإنتاج الكهرباء، ما يُقلل من جاذبية السوق للشركات الخاصة والمستثمرين الأجانب.

وتبرز أيضًا مشكلة نقص الكفاءات التقنية والبشرية المؤهلة للعمل في مجالات متقدمة كالهندسة البيئية، وإدارة نظم الطاقة الذكية. إذ تحتاج الجامعات العربية إلى تطوير مناهجها بما يواكب هذه الثورة التقنية.

كما أن الاعتماد الطويل على النفط جعل بعض الحكومات مترددة في التحول السريع نحو الطاقة المتجددة خوفًا من التأثير على العائدات النفطية، أو من تبعات ذلك على العمالة والقطاع الصناعي المرتبط بالنفط[1].

إن التحول نحو الطاقة المتجددة لم يعد خيارًا ترفيهيًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية في ظل التغيرات المناخية والضغوط الاقتصادية العالمية. والدول العربية تمتلك من المقومات ما يُؤهلها لتكون طرفًا فاعلًا في هذا التحول، لكنها بحاجة إلى إرادة سياسية، وتمويل مستدام، وتخطيط طويل الأمد لتجاوز التحديات. فالتوجه نحو الطاقة النظيفة هو رهان المستقبل، ويجب أن تكون الدول العربية جزءًا من هذا المستقبل، لا متأخرة عنه[2].

المبحث الثالث: التقلبات في أسعار النفط والتغييرات السياسية

يُعد النفط من أهم الموارد الاستراتيجية في العالم، حيث تؤثر أسعاره بشكل مباشر على الاقتصادات الوطنية، وخاصة في الدول المنتجة. وتُعد الدول العربية، كونها من أبرز المنتجين والمصدرين للنفط، الأكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. ولا تتوقف أسباب هذه التقلبات على العوامل الاقتصادية فقط، بل تلعب التغيرات السياسية

[1] الأطرش، محمد. "العرب والعولمة: ما العمل؟ ."شؤون عربية، العدد 110، مارس 2002.ص 49.
[2] المنيف، ماجد .النفط بين إرث التاريخ وتحديات القرن الحادي والعشرين .المركز الثقافي العربي،لبنان، 2017، ص 69.

دورًا جوهريًا في تحريك الأسعار، سواء من خلال الحروب، أو العقوبات، أو التحالفات الاقتصادية. وسنتناول هذا الموضوع من خلال مطلبين رئيسيين: المطلب الأول يتناول أسباب وتقلبات أسعار النفط وأثرها على الدول العربية، أما المطلب الثاني فيناقش العلاقة بين التغيرات السياسية والتأثير على سوق النفط.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الدول العربية

1. أسباب تقلبات أسعار النفط

تشهد أسعار النفط تذبذبًا دائمًا نتيجة تداخل عدة عوامل، منها ما هو اقتصادي مثل العرض والطلب، ومنها ما هو سياسي أو طبيعي. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع إنتاج بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة بفضل النفط الصخري، إلى فائض في العرض ينعكس بانخفاض الأسعار. كما تؤثر الكوارث الطبيعية أو الحروب على سلاسل الإمداد، فترتفع الأسعار نتيجة نقص الإمدادات.

من جهة أخرى، تلعب قرارات منظمة أوبك (OPEC) وتحالف "أوبك+" دورًا كبيرًا في استقرار السوق، لكن في كثير من الأحيان تفشل هذه المنظمات في ضبط الأسواق العالمية، خاصة عندما تخرج دول منتجة عن التزاماتها الإنتاجية أو تتنافس على حصص السوق[1].

2. أثر التقلبات على اقتصادات الدول العربية

تعتمد العديد من الدول العربية، خاصة الخليجية، بشكل رئيسي على عائدات النفط في تمويل ميزانياتها العامة. وبالتالي، فإن انخفاض الأسعار يؤدي مباشرة إلى عجز مالي، وتأجيل مشاريع تنموية، وربما اللجوء إلى السحب من الاحتياطي أو الاستدانة.

[1] الزيني عبد الله .النفط والاقتصاد العربي: دراسة تحليلية .دار الفكر العربي، 2012. ص 35. .

فعلى سبيل المثال، أدى انهيار أسعار النفط عام 2020 بسبب جائحة كورونا إلى صدمة مالية كبيرة لعدد من الدول العربية، ما دفع بعضها إلى فرض ضرائب جديدة وتقليص الإنفاق الحكومي. كما أن هذا التأرجح يجعل عملية التخطيط المالي صعبة وغير مستقرة، ويؤثر على الاستثمارات الأجنبية.

أما الدول العربية غير النفطية فتتأثر بشكل غير مباشر، حيث تستفيد من انخفاض الأسعار في تقليل فاتورة الاستيراد، لكن في الوقت نفسه تتأثر بتحولات الدعم الخليجي والاستثمارات التي قد تتراجع في فترات الأزمات[1].

المطلب الثاني: التغيرات السياسية وتأثيرها على أسعار النفط

1. الحروب والنزاعات الإقليمية

تؤدي التوترات السياسية، خاصة في مناطق إنتاج النفط مثل الشرق الأوسط، إلى ارتفاع في الأسعار نتيجة القلق من تعطيل الإمدادات. فعلى سبيل المثال، تؤدي النزاعات في اليمن أو التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز إلى موجات من ارتفاع الأسعار بسبب المخاوف من تعطل الصادرات النفطية.

كما أن النزاعات الداخلية في الدول المنتجة مثل ليبيا أو العراق تتسبب أحيانًا في وقف الإنتاج أو تدمير البنية التحتية، ما يؤثر على السوق العالمي ويرفع الأسعار مؤقتًا[2].

2. العقوبات والسياسات الدولية

[1] النعيمي، علي .النفط والتنمية الاقتصادية في دول الخليج .دار العلوم،مصر، 2005.ص 39.

[2] الهاشمي، عبد الله .الشركات النفطية الأجنبية في الوطن العربي: *دراسة حالة* .دار المعرفة،بيروت، 2010.ص 63.

تلعب العقوبات الاقتصادية دورًا مهمًا في التأثير على سوق النفط. فحينما تفرض الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عقوبات على دول منتجة مثل إيران أو روسيا، ينخفض المعروض العالمي، ما يؤدي غالبًا إلى ارتفاع الأسعار. وفي بعض الحالات، تُمنع الدول من تصدير نفطها كليًا أو جزئيًا، ما يُعيد تشكيل خريطة السوق.

أيضًا، تؤثر السياسات البيئية الجديدة التي تتبناها الدول الكبرى (مثل أوروبا) في تقليل الاعتماد على النفط تدريجيًا، مما يهدد بتراجع الطلب على المدى الطويل، ويدفع الأسعار للانخفاض بشكل هيكلي، وهو ما يُمثل تحديًا للدول العربية المنتجة.

3. تحالفات الطاقة وتحولات القوة الجيوسياسية

في السنوات الأخيرة، نشأت تحالفات جديدة مثل تحالف "أوبك+" بقيادة السعودية وروسيا، للتنسيق في سياسات الإنتاج. إلا أن هذه التحالفات تبقى هشة، وتنهار أحيانًا تحت ضغط المصالح الوطنية المتضاربة، كما حدث في 2020، حين تفكك التحالف لفترة وجيزة وأدى ذلك لانهيار الأسعار.

كما أن دخول لاعبين جدد في السوق، مثل الولايات المتحدة بصفتها مُصدرًا كبيرًا للنفط، قد يغيّر موازين القوى، ويُضعف نفوذ بعض الدول العربية في سوق الطاقة العالمية.

إن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتغيرات السياسية هي علاقة تداخلية ومعقدة، تُسهم في تشكيل الواقع الاقتصادي للدول العربية. وبينما تُعد هذه الدول فاعلًا رئيسيًا في سوق النفط العالمي، فإنها في الوقت نفسه عرضة للتأثر بتقلبات غير متوقعة نتيجة عوامل سياسية خارجة عن إرادتها. وهو ما يفرض عليها ضرورة التخطيط الاقتصادي طويل الأمد،

وتنويع مصادر الدخل، لتقليل الاعتماد على عائدات النفط، وتعزيز الاستقرار في وجه هذه المتغيرات العالمية[1].

[1] الجميل، فؤاد .النفط والسياسة في الشرق الأوسط .دار النهضة العربية، 2008 الأردن، ص 43.

خاتمة

يُعدّ النفط العربي من أهم الموارد الاقتصادية والاستراتيجية التي لعبت دورًا محوريًا في تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية لدول الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين. وقد ساهمت هذه الثروة الهائلة في جذب الشركات المتعددة الجنسيات، التي دخلت بقوة إلى الأسواق العربية من خلال الامتيازات، الاتفاقيات الاستثمارية، والشراكات التقنية. ورغم ما وفرته هذه الشركات من خبرات وتكنولوجيا متقدمة، إلا أن حضورها لم يخلُ من الإشكالات والتحديات، خاصة على مستوى السيادة الاقتصادية، واستنزاف الموارد، وإعادة توجيه الأرباح إلى الخارج. لقد بيّن تحليل العلاقة بين النفط العربي وهذه الشركات أن الدول العربية كانت في كثير من الأحيان في موقع الطرف الأضعف خلال المفاوضات، وذلك نتيجة التفاوت الكبير في الخبرة الفنية، والاعتماد الاقتصادي الكبير على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي. كما أن التبعية التكنولوجية للشركات الأجنبية حرمت الدول العربية من تطوير قطاع طاقوي وطني متكامل، وقيدت قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة.

النتائج:

اعتماد مفرط على الشركات الأجنبية :معظم الدول النفطية العربية اعتمدت على الشركات المتعددة الجنسيات في التنقيب، الاستخراج، النقل والتسويق. والتفاوت في العوائد الاقتصادية :فرغم عائدات النفط الكبيرة، إلا أن حصة الشركات الأجنبية من الأرباح كانت مرتفعة في العقود القديمة، قبل أن تتمكن بعض الدول من تعديل شروط الاتفاقيات لاحقًا.

ضعف التنمية المستدامة :لم تستثمر العديد من الدول العربية بشكل كافٍ عوائد النفط في تنويع اقتصادها، مما جعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط.تأثير سياسي واقتصادي كبير لتلك الشركات :مارست الشركات النفطية نفوذًا سياسيًا غير مباشر من خلال علاقاتها مع الحكومات الغربية، ما أثر أحيانًا في قرارات السياسات المحلية العربية. غياب شفاف في

بعض العقود :تم التفاوض على كثير من العقود النفطية في سرية، وبدون رقابة برلمانية أو مجتمعية، مما أثار تساؤلات حول عدالة الشروط.

المقترحات:

تبني استراتيجيات للسيادة الطاقوية :عبر تدريب الكوادر الوطنية، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع دور الشركات الوطنية مثل أرامكو (السعودية) وسوناطراك (الجزائر) وغيرها. تنويع الاقتصاد :لا بد من تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل عبر تنمية قطاعات أخرى كالصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا. الاتفاقيات :من الضروري أن تعيد الدول العربية التفاوض حول العقود القديمة مع الشركات المتعددة الجنسيات بما يضمن حقوقًا عادلة للدول المضيفة. التحول للطاقة المتجددة :استثمار جزء من العوائد النفطية في بناء بنية تحتية للطاقة البديلة كالشمسية والرياح لتأمين مستقبل مستدام بعد نضوب النفط. تعزيز الشفافية والمساءلة :إنشاء مؤسسات رقابية وطنية مستقلة لضمان الشفافية في العقود النفطية وسياسات التسعير والتوزيع.

في الختام إن العلاقة بين النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات علاقة معقدة تتطلب توازناً دقيقًا بين الاستفادة من القدرات الخارجية، والحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. المستقبل لن يكون فقط لمن يمتلك الموارد، بل لمن يحسن إدارتها بذكاء واستقلالية.

قائمة المصادر والمراجع

1. كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترعدنان عباس علي، عالم المعرفة العدد ،307 الكويت،2004.
2. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (نفط، تنمية حرب التدمير، أفاق 1950 2010-)، تر محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز، لبنان، ،1995.
3. عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، إمارات،2008.
4. محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط،2 ، الكويت، 1998
5. عيسي مقيلد،،" قطاع المحروقات – الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008/2007.
6. يسري محمد أبو العلاء،" نظرية البترول بين التشريع و التطبيق " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2008
7. حسين عبد الله، " مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000
8. طلال محمد نور عطار: قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى سور الزبكية، الرياض ،2002
9. مينة مخلفي ، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، العدد 9، 2011،
10. فرهاد محمد علي الأهدن،" اقتصاد الطاقة والبترول"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999

11. عبد الستار محمد العلي،" الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي الحاضر والمستقبل"، جامعة الموصل، البصرة، العراق، 1985.

12. محمد بن عبدالله الحارثي، موسوعة النفط والحدود في دول الخليج، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2022.

13. حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنظمة في ظل الاحتلال الأمريكي، 1 مركز العراق للدراسات ،2007

14. عبد القادر سيد أحمد"الأوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1982

15. محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ط،2 عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية/ الكويت، 1998.

16. فريد النجار،"إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءات إستراتيجية"، دار الجامعة الإسكندرية، 2006.

17. قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،"عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط"، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1997

18. محمد صابر، النفط في الجزائر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، 2016

19. محمد أحمد الدوري،"مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003

20. يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول دار المعارف، مصر ،1950

21. جاك بيرجيه ، بيرنارد توماس، حرب البترول السرية، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس، دمشق ،1984

22. فتحي أحمد الخولي، "اقتصاديات النفط" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، 1992

23. يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول، دار المعارف،القاهرة، 1980

24. سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، الطبعة الأولى، 1999

25. محمد أزهر سعيد السماك،" اقتصاديات النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات"، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1987،

26. حاتم القريش، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، 2020،

27. محمد محروس إسماعيل،" اقتصاديات البترول والطاقة"، دار الجامعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988،

28. محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار السلام، سوريا، 2010

29. محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب، جامعة الموصل، 1971

30. محمد صابر، النفط في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2016.

31. أمين شاكر، واخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، 2007.

32. دانيال يرجن، سعر القوة: التاريخ السري للنفط، ترجمة: لطيف حمزة، دار الكتاب العربي،، بيروت، 2004.

33. يسري محمد أبو العلا،"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008

34. جميلة بنت عبد الله بن سعيد، شركات النفط الأجنبية في عمان و امتيازها (1945-1967)، دراسة تاريخية، رسالة 1 ماجستير، جامعة السلطان، قابوس عمان ،2011

35. هاني محمد كامل المنايلي،"اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011

36. قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2009

37. محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، دار الفكر الجامعي ، 2020

38. حسين عبد الله، "البترول العربي . دراسة اقتصادية سياسية ،" دار النهضة العربية، سنة 2003

39. محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي ،" جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ،1983

40. أحمد البار، "التطورات في سوق النفط ،" الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986م.

41. فتحي أحمد الخولي "، اقتصاديات النفط" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، 1992

42. حمدي البنبي، "البترول المصري ، تجارب الماضي وآفاق المستقبل، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، ،1999 .

43. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة ، دار الجامعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى.1988،

44. سمير التنير " ، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم . ماضيا و حاضرا ،" ، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني ، 2008

45. فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط" ، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، 1992.

46. محمد أزهر سعيد السماك، " اقتصاديات النفط والسياسة النفطية . أسس وتطبيقات" ، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1987.

47. محمد بن عبد الله الحارثي، موسوعة النفط والحدود في دول الخليج، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ج1، 2022

48. مشدن وهيبة ،أثر تغير أسعار البترول على الإقتصاد العربي، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2005

49. محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، كتب رياض الريس، بيروت، 2007

50. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010،

51. فريد النجار، إدار ة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر .2006.

52. روبرات سيلتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوي العالمية، تر محمد فتحي خضر، موسسة هندوي لتعليم والثقافة، مصر، 2016

53. عبد الله الطريقي، صخور النفط ورمال السياسة، دار الشروق، الرياض، 1995.

54. سعيد عبد الله، النفط والعلاقات الدولية، دار الفكر، بيروت، 2016 .

55. حسين عبد الله، إتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الاكاديمية، مصر.2012

56. علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز الدارسات والوحدة العربية، لبنان.1991.

57. هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان .2006.

58. الرميحي، محمد .النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية .دار الجديد، 1995.

59. سامي عبد الله، النفط والسياسة في الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، 2010

60. كرازدي، إسماعيل، وابن عرعور، عبد الجبار. "الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية: دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ."الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

61. خيتاوي، محمد .الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية .دار رسلان، 2010

62. عبد المجيد العاني، أسامة. "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسية ."شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر 2001.

63. عبد الله، إسماعيل صبري .العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية .مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

64. الزعبي، بشير. "الاقتصاديات العربية وتحديات العولمة ."مائدة مستديرة، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 1999

65. الشاذلي، خلاف خلف .آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة .شؤون عربية، العدد 105، مارس 2001

66. الخواجة، ليلى أحمد. "انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية". منتدى إقليمي حول: "العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص"، تونس، 1999

67. زكي رمزي .الاقتصاد العربي تحت الحصار .مركز دراسات الوحدة العربية،مصر، 1989

68. الزيتوني، الطاهر. "الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات ."مجلة النفط والتعاون العربي، مج 38، ع 142، صيف 2012

69. السعدون، حامد. "تحديات الاستثمار التي تؤثر على صناعة النفط والغاز ." مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، 22 أغسطس 2022

70. بن جمعة، فهد محمد. "النفط.. وتحديات التغير المناخي ."جريدة الرياض، 1 يونيو 2021،

71. الأطرش، محمد. "العرب والعولمة: ما العمل؟ ."شؤون عربية، العدد 110، مارس 2002

72. المنيف، ماجد .النفط بين إرث التاريخ وتحديات القرن الحادي والعشرين . المركز الثقافي العربي،لبنان، 2017،

73. الزيني عبد الله .النفط والاقتصاد العربي: دراسة تحليلية .دار الفكر العربي، 2012.

74. النعيمي، علي .النفط والتنمية الاقتصادية في دول الخليج .دار العلوم،مصر، 2005

75. الهاشمي، عبد الله .الشركات النفطية الأجنبية في الوطن العربي: دراسة حالة . دار المعرفة،بيروت، 2010.

76. الجميل، فؤاد .النفط والسياسة في الشرق الأوسط .دار النهضة العربية، الأردن، 2008

- **مقدمة.....1**

الفصل الأول: ظهور النفط العربي 7

المبحث الأول: أولى الاكتشافات النفطية والتطورات التاريخية في الدول العربية.....9

المطلب الأول: تاريخ اكتشاف النفط في الخليج العربي.....10

المطلب الثاني: التطورات التاريخية في الدول العربية.....17

المبحث الثاني: نشأة صناعة النفط.....22

المطلب الأول: بداية وتطور الصناعة النفطية..... 23

المطلب الثاني: الكارتل النفطي للشركات العالمية.....39

الفصل الثاني: الشركات الأجنبية واحتكار صناعة النفط. 47

المبحث الأول: الشركات الكبرى والشقيقات 49

المطلب الأول: الشقيقات السبع.....49

المطلب الثاني: بداية التحولات في السوق العالمية 58

المبحث الثاني: دور الشركات النفطية في الاستثمار.....62

المطلب الأول: دور الشركات النفطية في الاستثمار المباشر في قطاع الاستكشاف والإنتاج.....62

المطلب الثاني: دور الشركات النفطية في الاستثمار في الصناعات التكميلية والتنمية المستدامة...66

الفصل الثالث: تأثير الشركات النفطية الأجنبية على الدول العربية والتحديات المستقبلية.....70

المبحث الأول: منافع التعاون بين الشركات الأجنبية والدول العربية والصعوبات التي تواجهها.....71

المطلب الأول: منافع التعاون بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول العربية.....72

المطلب الثاني: صعوبات التعاون بين الشركات الأجنبية والدول العربية.....74

المبحث الثاني: التحديات المستقبلية والانتقال للطاقة المتجددة.....77

المطلب الأول التحديات المستقبلية للطاقة المتجددة عالميًا وعربيًا.....77

المطلب الثاني: فرص الانتقال إلى الطاقة المتجددة في العالم العربي.....79

المبحث الثالث: التقلبات في أسعار النفط والتغييرات السياسية.....80

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الدول العربية.....81

المطلب الثاني: التغيرات السياسية وتأثيرها على أسعار النفط.....83

- **الخـــاتمة.....86**
- **قائمة المراجع.....88**
- **الفهرس.....96.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): محاري دليلة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119830996013040004

الصادرة بتاريخ : 2018-11-15 عن دائرة : حمام الضلعة

المسجل(ة) بكلية: التاريخ قسم: علم التاريخ

تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل:

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/23

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات

إعداد الطلبة:

1 ..... رقم التسجيل: .....

2 ..... رقم التسجيل: .....

القسم: تاريخ **الشعبة:** **التخصص:** تاريخ وطن عربي معاصر

إشراف: الدكتور: راجي اقبال **الرتبة:**

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2025/2024

وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

Sit web: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:
Face book: https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/ الفايسبوك:
Fax: +213 35 35 3044 هاتف / فاكس:

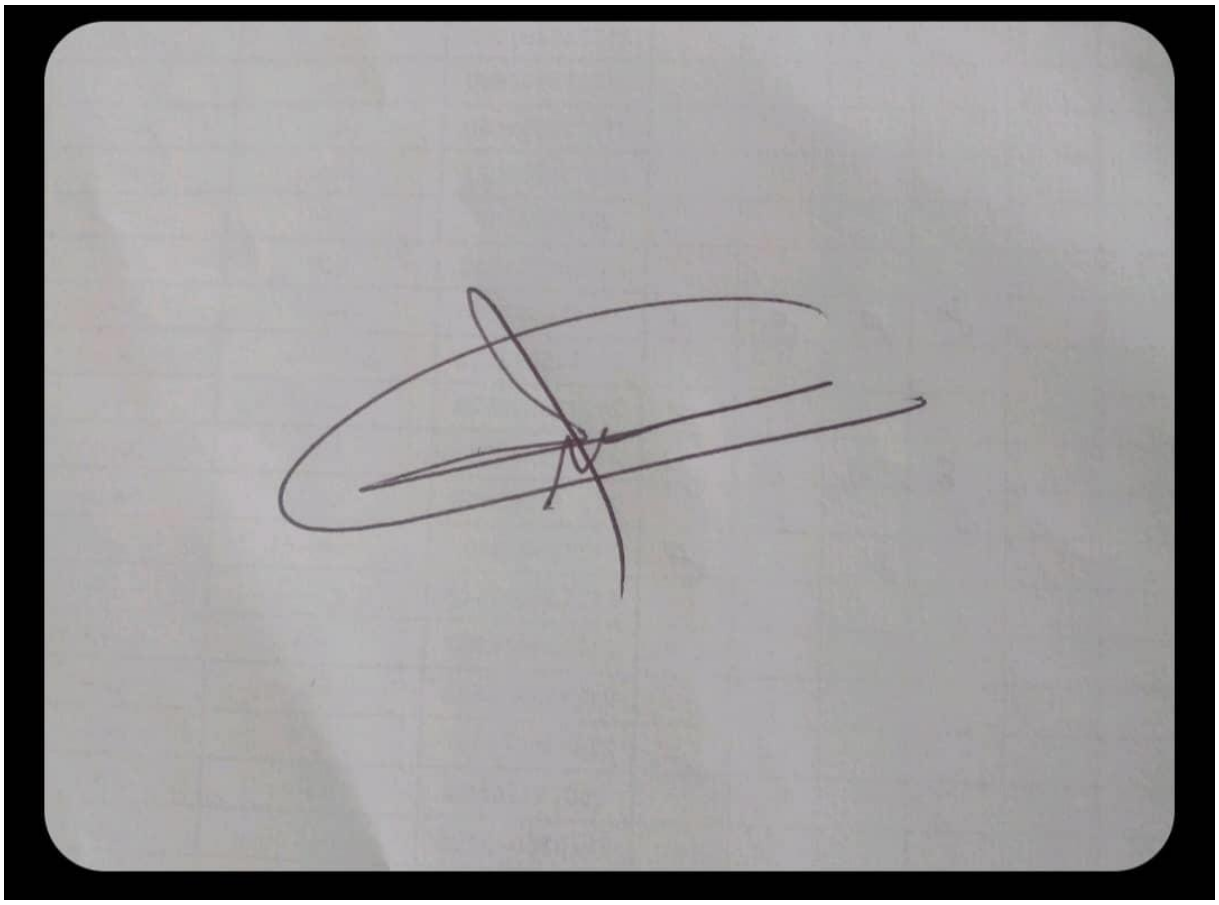

ملخص مذكرة النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات

تُعدّ صناعة النفط من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث يُعتبر النفط العربي من المصادر الرئيسية التي تساهم في تلبية احتياجات الطاقة العالمية تتميز الدول العربية بامتلاكها لاحتياطات ضخمة من النفط، مما جعلها محط اهتمام الشركات النفطية متعددة الجنسيات. تتناول هذه المذكرة العلاقة بين النفط العربي وهذه الشركات، وتستعرض تأثيراتها الاقتصادية والسياسية على الدول المنتجة.

أهمية النفط العربي:

تستحوذ المنطقة العربية على أكثر من 50% من الاحتياطات النفطية العالمية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي. تتمتع الدول العربية بميزات طبيعية واقتصادية تجعل من النفط العربي سلعة استراتيجية، مثل انخفاض تكلفة الاستخراج وقرب الحقول من موانئ التصدير، وجودة الخام.

دخول الشركات المتعددة الجنسيات:

دخلت الشركات النفطية متعددة الجنسيات إلى المنطقة العربية في منتصف القرن العشرين، من خلال منح امتيازات للتنقيب والاستخراج تُعتبر شركات مثل "شل"، "إكسون موبيل"، و"توتال" من أبرز الشركات التي استثمرت في القطاع النفطي العربي ساهمت هذه الشركات في تطوير البنية التحتية للنفط، لكنها في الوقت نفسه فرضت شروطًا اقتصادية وسياسية أثرت على سيادة الدول المنتجة.

تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العربي:

التأثيرات الاقتصادية:

ساهمت الشركات الأجنبية في تطوير قطاع النفط من خلال تقديم التكنولوجيا الحديثة والاستثمار الكبير. ومع ذلك، فإن حصة الدول العربية من الأرباح كانت محدودة في العقود الأولى، حيث كانت الشركات تتحكم في معظم العوائد كما أن الاعتماد على الشركات الأجنبية في عمليات الاستخراج والتكرير أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للقطاع المحلي.

التأثيرات السياسية:

تمكنت الشركات النفطية من ممارسة نفوذ سياسي على الدول المنتجة من خلال التحكم في تدفقات النفط والأسعار هذا النفوذ أثر على قرارات السياسات الداخلية والخارجية لتلك الدول، مما أدى إلى تحديات في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية.

التحديات المستقبلية والفرص:

التحديات:

تواجه صناعة النفط في العالم العربي تحديات متعددة، أبرزها:

- تقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الإيرادات.
- الضغط الدولي للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.
- الحاجة إلى تطوير البنية التحتية المحلية.
- التحديات البيئية المرتبطة بالاستخراج والتكرير.

الفرص:

رغم التحديات، هناك فرص لتعزيز دور النفط العربي، منها

- تطوير شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية لضمان نقل التكنولوجيا.
- الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية لزيادة القيمة المضافة.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية لتوحيد السياسات النفطية.
- الاستفادة من العوائد النفطية في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة.

خاتمة:

إن العلاقة بين النفط العربي والشركات المتعددة الجنسيات هي علاقة معقدة تتطلب توازنًا بين الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية، والحفاظ على السيادة الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة من خلال تعزيز التعاون العربي وتطوير البنية التحتية المحلية، يمكن للدول العربية مواجهة التحديات المستقبلية وتعظيم الاستفادة من ثرواتها النفطية.